سلسلة دراسات فى الفلسفة المعاصرة
(٤)

# فلسفة العقل عند دونالد دافدسن

دكتور بهاء درويش
كلية الآداب - جامعة المنيا

الناشر المعارف بالإسكندرية
جلال حزى وشركاه





الناشر: منشأة المعــــارف، جلال حزى وشركاه

٤٤ شـارع سـعـد زغلول - مـحطة الرمل - الاسكندرية - ت/ف: ٤٨٧٣٣٠٣ - ٤٨٥٣٠٥٥ الاسكندرية

٣٢ شارع دكتـور مصطفى مشرفـة - سوتيـر - الاسكندرية ت: ٤٨٤٣٦٦٢ - ٤٨٥٤٣٣٨ الاسكندرية

الادارة: ٢٤ شـارع ابراهيم سـيـد أحـمـد - محـرم بك - الاسكندرية ت: ٣٩٢٢١٦٤ الاسكندرية

Email: monchaa @ maktoob.com



رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق:

اسم الكتاب : فلسفة العقل عند دونالد دافدسن

اسم المؤلف : د. بهاء درويش

رقم الايداع : ٢٠٠٢/٩٧١٤

الترقيم الدولى : 977-03-1086-3

التجهيزات الفنية:

كتابة كمبيوتر : مكتب سروات للكمبيوتر

طباعـة : شركة الجلال للطباعة

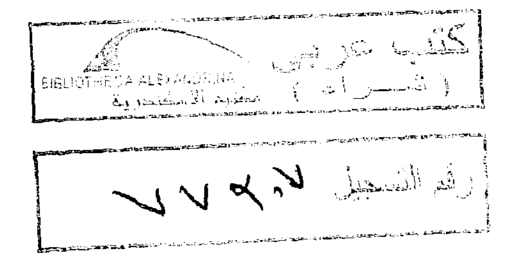
# فلسفة العقل عنـــد دونالد داڤدسن

د. بهاء درويش
كلية الآداب - جامعة المنيا

٢٠٠٢




الناشر
منشأة المعارف





بسم الله الرحمن الرحيم

«ن والقلم وما يسطرون»

صدق الله العظيم



## تحديد مشكلة البحث :

مع تقدم علم الطبيعة والنجاح المطرد الذى حققه فى تقديم تفسير فيزيقى للظواهر الطبيعية[1] ذهب كثير من الفلاسفة فى القرن العشرين إلى إعتبار نظرياته صاحبة الكلمة فيما يتعلق بتقديم وصف للوجود وإعتباره مثالاً يحتذى بالنسبة لسائر العلوم من حيث قدرته على تقديم قوانين دقيقة يمكنه على أساسها تفسير بل والتنبؤ بظواهره الخاصة.

إنعكس ذلك بالضرورة على تصور بعض الفلاسفة للحياة النفسية والعقلية للانسان، وهو ما عنى بالنسبة لهم إما محاولة بيان إمكانية رد علم النفس - ذلك المنوط به دراسة الحياة النفسية والعقلية للانسان - إلى علم الفيزياء أسوة بمحاولة رد العلوم الطبيعية الأخرى - كالكيمياء - إلى علم الفيزياء*، أى بيان رد ما هو عقلى إلى ما هو فيزيقى، أو بيان الطابع العلمى لعلم النفس كعلم مستقل وهو ما يعنى التوصل إلى قوانين بإمكانها أن تفسر بل وتتنبأ بالظواهر النفسية والعقلية أسوة بعلم الفيزياء ببيان أن هذه الظواهر فى ذاتها ظواهر فسيولوجية، أى فيزيقية الطابع.

تمثل النظرية السلوكية المحاولة الأولى بينما تمثل النظرية الذاتية المحاولة الثانية. النظرية السلوكية فى إطارها العام - رغم اختلاف أشكالها - هى القول أن الظواهر العقلية والخبرات

---

(1) إرنست ماير "هذا هو علم البيولوجيا. دراسة فى ماهية الحياة والأحياء" ترجمة د. عفيفى محمود عفيفى سلسلة عالم المعرفة. يناير 2002. ص.19

* فى محاولة رد الكيمياء إلى الفيزياء. انظر «الحياة بأسرها حلول لمشاكل» لكارل بوبر. ترجمة بهاء درويش، منشأة المعارف، 1998 ص67 ومابعدها.

والإحساسات ليست سوى سلوك، والسلوك إما سلوك ظاهرى - كالقول أو الفعل - أو تغيرات عصبية تصيب المخ[1]. والنظرية السلوكية فى ردها الآلام والإحساسات مثلا - من حيث أنها حالات خاصة لا يمكن سوى لصاحبها التحقق بطريقة مباشرة من وجودها - إلى سلوك، فإنها تحاول تفسير الحالات النفسية والعقلية للآخرين بطريقة تجعل من الممكن التحقق من وجود هذه الحالات من حيث أن السلوك ذو طبيعة فيزيقية ويمكن لغير صاحبه أن يلاحظه ومن ثم أن يتحقق من وجوده[2].

أما النظرية الذاتية فقد رأت أن المسألة لا تكمن فى إمكانية الرد، إذ الإحساسات والسلوك جميعها ظواهر فسيولوجية - أى ذات طبيعة واحدة، ومن ثم فإنها رغم إختلافها النوعى إلا أنها ظواهر فيزيقية ومن ثم فإنها جميعاً تخضع لقوانين فيزيقية ويمكن التعبير عنها تعبيراً فيزيقياً[3].

وإذا كان الطابع العلمى يظهر هنا فى محاولة الوصول إلى هذه القوانين الفيزيقية التى تفسر الظواهر العقلية للإنسان، فإن النظرية الثالثة - والتى تدعم القول أن لعلم النفس طابعاً علمياً مثله فى ذلك مثل علم الفيزياء - هى النظرية التى تبناها كارل هيمبل والتى تذهب إلى أن للأفعال الإنسانية التى نقوم بها أسباباً هى علل هذه

---

(1) محمود زيدان "فى النفس والجسد. بحث فى الفلسفة المعاصرة". دار الجامعات المصرية. ص 57.

(2) Chappell. V.C. (ed.) "The Philosophy of Mind" Dover Publications. Inc. New York. 1st published. 1998 p.9.

(3) Ibid. p. 20.

الأفعال . حيث العلاقة بين الأفعال وأسبابها علاقة تبررها مبادئ عامه تأخد شكل القوانين.

قبل الفيلسوف الأمريكي دونالد دافدسن (١٩١٧- ......) - والذى يعمل حالياً أستاذاً للفلسفة بجامعة كاليفورنيا - وفي إطار محاولته تقديم نظرية يفسر بها الحياة العقلية للانسان - نقطة البداية في كل نظرية من هذه النظريات الثلاث رافضاً لنتائجها جميعاً رأى دافدسن أن الحياة العقلية ذات طابع فيزيقي (قبول نقطة بداية النظرية السلوكية) فالحوادث العقلية - موضوع علم النفس - حوادث فيزيقية دون أن يعني ذلك إمكانية رد علم النفس إلى علم الفيزياء (رفض النتيجة)، والحوادث العقلية تجمعها هوية بالحوادث الفيزيقية (قبول نقطة بداية النظرية الذاتية) إلا أنه لا وجود لقوانين سيكوفيزيقية أو لقوانين نفسية يمكنها تفسير والتنبؤ بالظواهر النفسية (رفض نتيجة النظرية الذاتية). للأفعال الإنسانية دائماً أسباب هي علل هذه الأفعال (نقطة بداية كارل هيمبل) إلا أن هذا لا يعني أن التفسير الذى يقدمه علم النفس له طابع القوانين بالمعنى ذاته الذى تعد به قوانين علم الفيزياء قوانين (رفض النتيجة).

**إن المهمة التى يحاول الباحث أن يضطلع بها هى بيان إلى أى مدى إستطاع دونالد دافدسن أن يجمع هذا الذى يعد - مجموعة من التناقضات - فى إطار واحد. كيف يمكن بيان أن الحوادث العقلية حوادث فيزيقية دون أن تكون هناك قوانين من أى نوع تحكم هذه الحوادث؟ وما**

السبب فى ذلك ؟ ولم رأى دافدسن أن الحوادث الفيزيقية فى مجال العلوم الفيزيقية تخضع لقوانين يمكن الكشف عنها، بينما تستقل الحوادث العقلية - موضوع علم النفس - عن الخضوع لأى قوانين؟ وبأى معنى رأى أن علم النفس ليس علماً بالمعنى الذى يكون به علم الفيزياء علماً؟.

للإجابة على هذه التساؤلات - وتساؤلات أخرى ستعن لنا أثناء البحث - سيحاول الباحث أن يقدم عرضاً موجزاً للنظريات السلوكية والذاتية ونظرية كارل هيمبل، تلك التى مثلت نقطة البداية التى إنطلق منها دافدسن، ثم عرض تصوره المفصل للحياة العقلية للإنسان، ذلك التصور الذى أدى به إلى عدم قبول نتائج النظريات الثلاث، على أن ننهى بحثنا بالنتائج التى نكون قد توصلنا إليها.

## النظرية السلوكية

النظرية السلوكية - أو النزعة السلوكية - فى شتى صورها هى القول أن الظواهر العقلية فى الإنسان والخبرات والإحساسات ليست سوى سلوك، والسلوك إما سلوك ظاهرى - كالقول أو الفعل - أو تغيرات فسيولوجية داخل الانسان.

لقد بدأت النزعة السلوكية فى علم النفس على يد جون واطسن (١٨٧٨ - ١٩٥٨) كمنهج وكنظرية أنطولوجية. فهى كمنهج تنادى بقصر الإهتمام - فى تناول الظواهر النفسية - على مظاهر السلوك التى تصدر عن الإنسان فى البيئة من حوله، فذلك فقط مما يقبل الملاحظة العامة*، بينما هى كنظرية تذهب إلى أن الموضوع الوحيد الذى يمكن لعلم النفس دراسته هو السلوك القابل للملاحظة. فلم يحدث أن ظهر مصطلح «الوعى» فى مفردات أى علم طبيعى، من هنا فان على علم النفس بالمثل أن يتخلص منه**. ليس الإحساس بالألم سوى سلوك لا إرادى يقوم على

---

* يقول واطسن «ان علم النفس كما يراه أصحاب النزعة السلوكية هو فرع تجريبى موضوعى لعلم طبيعى، هدفه النظرى التنبؤ بالسلوك والسيطرة عليه، حيث لا يشكل الإستبطان أى جزء من منهجه» (Watson, 1913, p. 158).
ويقول: «إذا أردت - كعالم نفس - أن تظل عالماً بالمعنى العلمى للكلمة، فعليك أن تصف سلوك الانسان بالمصطلحات نفسها التى تستخدمها فى وصفك لسلوك الثور الذى تذبحه» (Watson, 1970, p. IX).

** ويقول «يبدو أن الوقت قد حان ليتخلص علم النفس من أى إشارة للوعى متوهماً أن الحالات العقلية هى موضوع الملاحظة.. إن هذا الإستبعاد المقترح لحالات الوعى كموضوعات للبحث فى ذاتها سيزيل العائق الموجود والذى يفصل بين علم النفس والعلوم الأخرى» (Watson, 1913, p. 163, 177).

Block, Ned, (ed.) "The Nature of Consciousness - Philosophical Debates" MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 1998 p. 16.

قوانين المنبه والإستجابة الآلية، كما يعتمد الإدراك الحسى على القانون نفسه، فليست الرؤية سوى تنبيه ضوئى يسقط على العين وينتقل بطريقة آلية إلى الأعصاب فالمخ الذى يستجيب بطريقة آلية. كما لاحظ واطسن أن بعض العمليات العقلية كالتذكر أو الصور الحسية أو الصورة اللاحقة قد تعبر عن ذاتها فى سلوك خارجى، وحينئذ يفسر تلك العمليات بفضل تغيرات فسيولوجية معينة فى الجهاز العصبى أو فى المخ، حتى السلوك الظاهر فى البيئة يعبر عن ذاته فى صورة تغيرات فسيولوجية فى الأحشاء والغدد ونبض القلب وتغيرات فى خلايا المخ ونحو ذلك. إذا لا معنى للشعور والعقل والحالات النفسية والحوادث العقلية غير تلك التغيرات الفسيولوجية والحركات الظاهرية[1].

فإذا انتقلنا إلى النزعة السلوكية فى الفلسفة، فإنه يمكن القول أن فيلسوفى الوضعية المنطقية أوتونيراث ورودلف كارناب قد تبنا التفسير السلوكى للحياة النفسية والعقلية والذى كان يعنى بالنسبة لهما بيان كيف أن القضايا عن العمليات العقلية والحالات الشعورية قضايا مكافئة منطقيا للقضايا عن السلوك الخارجى للأفراد، أى قضايا لها معنى واحد[2]. فعلى يد أوتونيراث تحالفت الوضعية المنطقية مع الإتجاه السلوكى، ذلك أنه إذا أمكن بيان هذا التكافؤ المنطقى، فإن هذا يعنى إمكانية تعبير لغة الفيزياء عن

---

(1) محمود زيدان «فى النفس والجسد»، مرجع سابق ص٤٧.
(2) Passmore. John "A Hundred Years of Philosophy", Pelican Books. reprinted 1972. p. 378.

الحياة النفسية والعقلية - أى التعبير عن هذه الأخيرة كعمليات بيولوجية تحدث فى مكان وزمان، ومن ثم بيان إمكانية رد علم النفس إلى علم الفيزياء للتدليل على «وحدة العلم»[1] وهو المشروع الذى أملت الوضعية المنطقية من تبنيها للتفسير السلوكى للحياة العقلية أن تحققه.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت الوضعية المنطقية قد تحالفت مع النزعة السلوكية فى علم النفس، فإن هدف كل منهما مختلف. لقد هدفت الوضعية المنطقية من تبنى النزعة السلوكية بيان أن الظواهر جميعها من نوع واحد - ظواهر فيزيقية وذلك برد الظواهر العقلية النفسية إلى سلوك وتغيرات فسيولوجية، ومن ثم بيان إمكانية رد علم النفس إلى علم الفيزياء والبرهان على وحدة العلوم. أما النزعة السلوكية - فى علم النفس - فكانت تهدف إلى بيان وقوف علم النفس كعلم طبيعى إلى جانب العلوم الطبيعية الأخرى - أى على المستوى نفسه للعلوم الطبيعية الأخرى دون أن تهدف من ذلك إلى ذوبانه فى علم الفيزياء.

وعلى كل فليس من اليسير بيان أى الإتجاهين أثر فى الآخر: هل وجدت الوضعية المنطقية فى السلوكية النفسية إتجاهاً جاهزاً تستعين به لتحقيق هدفها فى بيان وحدة العلوم؟ أم أن سيادة الإتجاه الوضعى بصفة عامة فى بداية القرن العشرين هى التى مهدت الطريق لتبنى علم النفس للمنهج وللنظرية السلوكية فى

---

(1) Ibid. p. 376.

مواجهة الإتجاه الإستبطاني، والذى فشل فى أن يحقق لعلم النفس الطابع العلمى بالمعنى الدقيق للعلم،[1].

وعلى كل فإنه لما كانت النزعة السلوكية – لدى نيرات وكارناب – تحاول بيان الإحساسات والسلوك على أساس منطقى، أى أن القضايا عن العقل والوعى يمكن بالتحليل بيان أنها ليست سوى قضايا تصف السلوك، كانت الحجج التى وجهت لها حججاً منطقية تتجه نحو هذا الأساس المنطقى الذى تقوم عليه النزعة السلوكية. من هنا كان الإعتراض الرئيسى الموجه للنزعة السلوكية مفاده أنه لا تناقض بين قولى عن شخص ما أنه يشعر بألم ما وأنه فى الوقت نفسه لا يسلك بأى طريقة ما[2].

بالإضافة إلى هذه الحجة الرئيسية هناك حجتان قويتان ضد النزعة السلوكية يمكن التعبير عنهما على النحو التالى: ١- إذا كانت النزعة السلوكية صادقة، فإنه بإمكانى أن أعرف أن لدى ألماً ما أيضاً عن طريق ملاحظة سلوكى. ولما لم يكن يحدث أنى ألاحظ سلوكى الخاص متى كان لدى ألم، فإن النتيجة بإختصار هى عدم صدق النزعة السلوكية[3].

٢- لو كانت النزعة السلوكية صادقة، فإنه يجب أن يكون بإمكانى دائماً – من حيث المبدأ – أن أكتشف متى يكون لديك ألم

---

(1) Block. Med et al (eds.) op.cit. p. 15.
(2) Chappel. V.C. (ed.) "The Philosophy of Mind" op. cit. p. 10.
(3) Ziff. Paul "About Behaviorism" in "the Philosophy of Mind" op. cit. p. 147.

ما وذلك بملاحظة سلوكك، ولما لم يكن بإمكانى دائماً - حتى من حيث المبدأ - أن أكتشف أنك تشعر بألم متى كان لديك ألم، بينما بإمكانى دائماً أن ألاحظ سلوكك، فإنه ينتج أن النزعة السلوكية ليست صادقة[1].

وإذا كانت هذه الاعتراضات التى تم توجيهها للسلوكية فى شكلها المبكر صحيحة، فإنه تجدر الإشارة أنه ليس هذا هو فقط الشكل الوحيد الذى تتخذه النزعة السلوكية. هناك إتجاهات سلوكية حاولت تقديم حججاً أكثر قوة للتغلب على هذه الصعوبات، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال الاتجاه السلوكى لدى جلبرت رايل الذى يعد المعبر الحقيقى عن السلوكية الفلسفية.

حاول جلبرت رايل التغلب على الصعوبات التى واجهت السلوكية المبكرة التى أوجدت هوية بين الحياة الشعورية فى الانسان والتغيرات الفسيولوجية فى المخ أو الحركات البدنية التى تظهر للآخرين وذلك بتبنى إتجاهاً سلوكياً مفاده أن الحياة النفسية ليست سوى نماذج معينة من السلوك دون أن يعنى ذلك السلوك الراهن للشخص فقط وإنما الاستعداد أيضاً للسلوك[2].

رأى جلبرت رايل أن العقل مجموعة من الإستعدادات للسلوك إذا توافرت ظروف معينة، ولكن حين لا يتوفر السلوك يظل صحيحاً أن لدينا تلك الإستعدادات. ليس الذكاء مثلا سوى استعداد

---

(1) Chappel. V.C. (ed.) "The Philosophy of Mind" op. cit. p. 10.

(2) محمود زيدان «فى النفس والجسد» مرجع سابق ص 174 .

معين لسرعة التكيف مع المواقف المفاجئة أو وحدة الذهن وتجنب الأخطاء، وقد لا يبدو ذكاء الذكي في كل لحظة، لكنه حين يواجه موقفاً مفاجئاً أو يقوم بعمل ذهني صعب، فإنه أكثر إستجابة ونجاحاً من غيره. وحين نقول أن إنفعال الغضب أو الخوف إستعداد للسلوك، لا نعني دائماً سلوك الصياح وخروج الفرد عن طوره أو الهرب.. في كل الأوقات التي يحياها الغاضب أو الخائف وإنما تبدو هذه النماذج من السلوك إذا أثاره شخص ما أو ظهر ما يعتبر إهانة له[1]. وبالمثل يفسر رايل الإرادة بأنها ليست سوى أداء عمل معين فعلاً أو إستعداد للقيام به إن توفرت ظروف معينة[2].

على هذا النحو يكون جلبرت رايل بتبني فكرة الإستعداد للسلوك قد حاول دفع الإعتراضات السابقة القائلة بإمكان حدوث خبرات دون أن يصحبها سلوك[3].

وعلى كل فإنه سواء حاولت السلوكية في شكلها المبكر رد الحياة النفسية والعقلية إلى سلوك، أو حاولت السلوكية الفلسفية – لدى جلبرت رايل مثلا – ردها إلى إستعداد للسلوك، فإن الإتجاهين قد حاولا تبرير موقفهما الفلسفي إنطلاقاً من أسس منطقية، ومن هنا كانت محاولة بيان خطأ النزعة السلوكية قائمة بالمثل على أسس منطقية عقلية.

---

(1) المرجع السابق ص175.
(2) المرجع السابق ص175.
(3) المرجع السابق ص176.

## النظرية الذاتية

من هنا جاءت النظرية الذاتية تحاول (١) الدفاع عن هوية الإحساسات أو الوعى والعمليات العقلية على أسس تجريبية وليس على أسس منطقية، (٢) التغلب على الصعوبة التى واجهت النزعة السلوكية الكامنة فى عدم قدرتها على رد التصورات الإدراكية كالمعرفة والاعتقاد والفهم والتذكر والإرادة إلى عمليات داخلية، مما يعنى وفقاً لها أن سائر الظواهر النفسية والعقلية ظواهر فيزيقية تخضع جميعها لقوانين فيزيقية. **وإن كان الباحث سيحاول بيان أن ما أملت فيه النظرية الذاتية لم يتحقق، فالحجج التى حاول فلاسفة النظرية الذاتية تقديمها للقول بالهوية هى الأخرى حجج منطقية وليست فروضاً تجريبية كما إدعوا.**

يعد پلاس V.T.Place وسمارت T.T.C.Smart من أشهر الفلاسفة المعاصرين الذين تبنوا النظرية الذاتية. لقد حاول كل منهما بيان أن ما يعنيه بأن الوعى أو الإحساس عملية عقلية أن الذاتية هنا ذاتية فعلية تجريبية وليست ذاتية منطقية، أى أن الوعى أو الإحساس هو ذاته عبارة عن عملية عقلية وليس أن العلاقة بين «الإحساس» و«عملية عقلية» علاقة هوية فى المعنى.

يرى بلاس أنه لا يعنى بأن الوعى عملية تحدث داخل المخ أنه «يمكن رد القضايا عن الإحساسات والصور العقلية أو تحليلها إلى قضايا عن عمليات داخل المخ»[1]، وإلى المعنى نفسه ذهب

---

(1) Place. U.T. "Is Consciousness a Brain Process" in "The Philosophy pf Mind" ed. by Chappell. V.C. op. cit p. 102.

سمارت فى قوله أن الإحساسات عمليات فى المخ لا بمعنى »إمكانية ترجمة القضايا عن الإحساسات إلى قضايا عن عمليات داخل المخ.. ما تعنيه هذه النظرية أن ما تقرره عبارة الإحساس هو ذاته فى الواقع عملية داخل المخ. ليست الاحساسات سوى عمليات داخل المخ«[1].

ولكن لم يرفض دعاه النظرية الذاتية تبرير الهوية التى تتأسس على التكافؤ المنطقى أو هوية المعنى فقط؟

ذهب بلاس* إلى أن ذلك يرجع إلى أن قيام الهوية على أسس منطقية يؤدى إلى الاعتقاد أن مجرد بيان إستقلال معنى أى قضيتين إستقلالاً منطقيا يكفى للإعتقاد أن الكيانات التى تعبر عنها القضيتان - طرفا التكافؤ - كيانات مستقلة من الناحية الأنطولوجية[2]. لقد إستند الرافضون للنزعة السلوكية كنظرية متسقة منطقيا إلى النقد الذى تم توجيهه لها من أنه لا تناقض منطقى بين القول بأن شخصاً ما يشعر بألم والقول أنه لا شئ يحدث داخل رأسه ومن ثم إنتهوا إلى أنه لا يمكن لحالة الوعى أن تكون عملية داخل المخ[3].

---

(1) Smart. J.J.C. "Sensations and Brain Processes" in "The Philosophy of Mind" op. cit. p. 163.

* سيركز الباحث من الآن على »بلاس« فقط ولا حاجة لعرض النظرية الذاتية كما قدمها »سمارت« إذ يرى الباحث أن الاختلاف بينهما ليس جوهرياً.

(2) Place. U.T "Is Consciousness a Brain Process" op. cit p. 104.

(3) Ibid. p. 103.

يرى بلاس أن الاستقلال المنطقي لقضيتين لا يبرر دائماً الإستقلال الأنطولوجي لما تعبر عنه القضيتان، فهناك حالات إستثنائية. تمثل العلاقة بين العمليات في المخ والوعي إحدى هذه الحالات. إن خطأ الإعتقاد بالإستقلال الأنطولوجي ينتج من أن العمليات التي يتم بها التحقق من صدق القضايا عن الوعي ومن صدق القضايا عن العمليات في المخ عمليات مختلفة. يجد بلاس في العمليات التي نتحقق بها من حدوث البرق والعمليات التي نتحقق بها من حدوث حركة الشحنات الكهربية - وهي عمليات مختلفة - مثالاً لذلك. فنحن نتحقق من حدوث حركة الشحنات الكهربية - الذي هو البرق - بإجراءات علمية خاصة، بينما نتحقق من حدوث البرق بالملاحظة، ومع ذلك نحن نعرف أن الحادثة الأولى ليست سوى الحادثة الثانية وما ذلك إلا لأن لدينا نظرية علمية بإمكانها أن تقدم لنا تفسيراً لما يلاحظه الشخص العادي[1]. من هنا فإنه إذا أردنا تأسيس هوية الوعي وبعض العمليات الخاصة في المخ، فإنه من الضروري أن نبين أنه من الممكن تفسير الملاحظات الإستبطانية التي يقولها الشخص عن نفسه كعمليات تحدث في مخه. إن الصعوبة التي تواجه عالم الفسيولوجيا في محاولته بيان هذه الهوية لا تكمن في أي تناقض ذاتي في إدعائه هذا ولكنها تكمن فيما يبدو له أنه إستحالة تفسير ما يقوله الشخص عن حالاته الواعية على أنها خصائص الجهاز العصبي المركزي[2]. هذه الإستحالة المزعومة ناتجة عن خطأ

---

(1) Ibid. p 106
(2) Ibid. p 107

منطقى يسميه بلاس «المغالطة الظواهرية phenomenological Fallacy» ألا وهى خطأ الإعتقاد أن الشخص فى وصفه لخبراته عندما يصف كيف تبدو الأشياء وكيف يشعر بها أو يتذوقها، فإنه يصف خصائص الخبرات كما لو كانت خصائص لأشياء لها وجود داخله. فهو يصف صوره تلوية after - image خضراء مثلا كما لو كان هناك فى عالم الفيزياء وجود لهذه الصورة، بينما فى الحقيقة لا وجود لهذه الصورة الخضراء لا فى الخارج ولا داخله.

ان خطأ هذه الأكذوبة قائم على افتراض خاطئ مفاده أنه بما أن قدرتنا على وصف الأشياء فى البيئة يعتمد على وعينا بها، فان الأوصاف التى نقدمها للأشياء هى بالدرجة الأولى أوصاف لخبرتنا الواعية التى عن طريقها نصل إلى أوصاف الأشياء والحوادث خارجنا. فلما كنا نتعرف على الأشياء فى البيئة بالهيئة التى تبدو لنا عليها، فاننا نبدأ أولاً بوصف خصائصها الظاهرة والتى عن طريقها فقط يمكننا الاستدلال على خصائصها الحقيقية[1].

يرى بلاس أن العكس هو ما يحدث. نحن نتعلم أولاً التعرف على الأشياء - حتى وان كان ذلك عن طريق خصائصها الظاهرة - قبل أن نتعلم وصف وعينا بها، فنحن نصف خبراتنا الواعية لا بالرجوع إلى الخصائص الظاهرة كخصائص تكمن فى موضوعات لها وجود فى ميدان الظواهر ولكن بالرجوع إلى الخصائص الفيزيقية الفعلية للموضوعات والحوادث والعمليات

(1) Ibid. p. 108.

الفيزيقية التى هى المصدر الحقيقى لخبراتنا الواعية التى نحاول وصفها. هنا فإننا عندما نصف صوره تلوية بأنها خضراء فإننا لا نعنى أن هناك شيئاً - الصورة التلوية - لونه أخضر له وجود ولكننا نعنى أن لدينا الخبرة التى تعلمنا أن نصفها عبر هذا النحو متى نظرنا إلى بقعة ضوئية لها لون أخضر[1].

فقط متى تخلصنا من هذه الأكذوبة الظواهرية سندرك أنه ليس من الصعب تفسير ملاحظاتنا الاستبطانية - وصف خبراتنا الذاتية - كعمليات عقلية، وسندرك أنه لا تمييز بين ما يقوله الفرد عن خبراته الواعية والعمليات العقلية التى يتحدث عنها عالم الفسيولوجيا على أنها مصدر وصف البيئة. ليس على عالم الفسيولوجيا لتفسير وصف الشخص العادى لخبرة ما - كأن يقول مثلا أنه يلاحظ ضوءا ما يتحرك - سوى بيان أن العملية العقلية التى جعلت الشخص العادى يصف هذه الخبرة على النحو الذى وصفها به هى ذاتها العملية التى تحدث عادة متى لاحظ الشخص العادى شيئا فعلياً يتحرك وهو الشئ الذى يجعله يصف حركته[2].

يتساءل الباحث :إلى أى مدى يعد هذا الكلام من قبل بلاس فرضاً تجريبياً يمكن على أساسه تفسير هوية الخبرات الواعية وبعض العمليات داخل المخ؟ كيف نتحقق منه؟ خاصة أن النظرية الذاتية قد تعرضت للنقد نفسه الذى تم توجيهه للنزعة

---

(1) Ibid, p. 108.
(2) Ibid. p. 109.

السلوكية بأنه «من الممكن للفرد أن يكون فى حالة عقلية معينة دون أن تكون لديه خبرة واعية بذلك»[1].

يرى الباحث أن النظرية الذاتية - كما يعرضها بلاس على الأقل - محاولة لتوضيح أخطاء وحجج منطقية أكثر منها نظرية قائمة على أدلة تجريبية.

المهم لدينا الآن أن هذه النظرية فى محاولتها بيان هوية الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية - بقولها بهوية العقل والمخ - فإن ذلك فقط ما يقبله منها دونالد دافدسن دون نتيجتها ألا وهو خضوع الحوادث العقلية لقوانين حتمية كالظواهر الفيزيقية وهو ما سنحاول بيانه.

(1) Westphal, Jonathan, "Philosophical Propositions. An Introduction to philosophy". Routledge. London and New York. 1st published. 1998. p. 122.

## كارل هيمبل والتفسير العلمي.

التفسير من أهم أهداف العلم الإمبيريقي. وجوهر العلم هو تقديم قوانين تفسر الظواهر بل والقوانين أيضاً - بتوضيح أنها تنبع من قوانين أخرى.. وتفسير الظاهرة هو محاولة تقديم تقرير عن سبب حدوثها، أي أنه الاجابة عن تساؤل يبدأ بـ «لماذا»[1].

ولكن هل تفسير الظاهرة أو الحادثة المفردة ببيان سبب حدوثها يكشف دائما عن قانون تندرج تحته هذه الحادثة الجزئية، أو يبرر العلاقة العلية بغض النظر عن طبيعة هذه الظواهر أو الحوادث؟ أي بصرف النظر عما إذا كانت فيزيقية، عقلية أو تاريخية؟

**هذه هي النقطة الهامة التي نريد إبرازها، إذ هنا يمكن جوهر إختلاف دافدسن عن كارل هيمبل كما سنرى.**

يطلق كارل هيمبل على التفسير العلمي «التفسير النومولوجي الإستنباطي» "Deductive Nomological Explanation"، أي ذلك الذي يقدم تفسيراً لحالة أو حادثة جزئية بإخضاعها أو إدراجها تحت قانون عام أو مبدأ أو فرض عام.

لشرح تصور هيمبل للتفسير نعود إلى المثال الذي قدمه ألا وهو تفسير كسر زجاج النافذة بقذفه بشدة بقطعة من الحجارة. يرى هيمبل أن التفسير العلي لكسر زجاج النافذة ليس فقط واقعة قذفه بقطعة من الحجارة - وعندئذ تكون العلة حادثة منفصلة عن المعلول - ولكنه يكتمل - أي التفسير العلي - بإضافة خاصية

---

(1) سهام النويهي «نظرية المنهج العلمي» دار البيان. 1995 ص99.

القابلية للكسر التى يتصف بها الزجاج إذ أنها ضرورية لإكتمال التفسير، فلو لم يكن للزجاج هذه الخاصية لما نتج إنكساره عن قذفه بقطعة من الحجارة.

فالتفسير العلّى – وفقاً لهيمبل – يكتمل بالعاملين معاً، فما جعل قذف الزجاج بالحجارة علة كسره هى خاصية القابلية للكسر المتضمنة فى الفرض العام الذى مفاده أنه فى أى وقت يتم فيه قذف الزجاج بجسم مادى فإنه ينكسر.

التفسير الصحيح إذ نصل إليه من كل من(١)، (٢) معاً على النحو التالى:

(١) العبارة التى تصف الحادثة المفردة.

(تم قذف زجاج النافذة بشدة بقطعة من الحجارة فى زمن «ز»)

(٢) فرض عام.

(متى تم قذف الزجاج بشدة بجسم صلب فى أى وقت فإنه ينكسر).

النتيجة: إنكسر الزجاج فى زمن «ز».

على هذا النحو لم نصل إلى النتيجة من واقعة قذف الزجاج فقط ولا من الفرض العام فقط ولكن تم إستنباطها من العبارة المقررة للحادثة المفردة بالإضافة إلى الفرض العام المنطوى على الميل الذى يتصف به الموضوع (وهو القابلية للكسر بالنسبة للزجاج فى حالتنا هنا)[1].

(1) Hempel. Carl "Aspects of Scientific Explanation -==

وإذا كان المثال الذى قدمه هيمبل تفسيراً علياً، وكان «التفسير العلى يشكل فقط نمطاً من التفسير النومولوجى الإستنباطى - إذ ليس كل تفسير إستنباطى تفسيراً علياً» -[1] فإن هذا التفسير هو ما يهمنا هنا.

يرى هيمبل أن الفعل الإنسانى من الظواهر التى يتم تفسيرها علياً - أى بذكر سببها - هذه الأسباب هى إعتقادات ودوافع الفاعل[2]. إن تفسير فعل ما قام به شخص ما بإرجاعه إلى أسبابه (الإعتقادات والدوافع التى أدت بالشخص إلى الفعل) وإن كان تفسيراً لفعل فردى - ولكنه - مثلما كان الحال مع المثال الفيزيائى السابق - تفسير لفعل يندرج تحت قانون، أى أنه تفسير تم إستنباطه من فروض عامة تقول ما سيفعله سائر الناس بصفة عامة، أو كيف سيميلون إلى التصرف متى كانت لديهم الدوافع والأسباب كذا وكذا[3]. فالعلاقة بين الأفعال وأسبابها - لدى هيمبل - علاقة حتمية تبررها فروض سيكلوجية عامة عن الطريقة التى سيتصرف بها أى شخص عاقل فى ضوء إعتقاداته الفعلية[4]، مبادئ تأخذ شكل القوانين[5].

---

== And Other Essays in the philosophy of science" The Free Press. New York. Callier - Macmillan Limited. London. 1965 p. 458. 459.

(1) سهام النويهى «نظرية المنهج العلمى» مرجع سابق ص108.

(2) Hempel. Karl "Aspects of Scientific Explanation" op. cit. p. 450.

(3) Ibid. p. 451.

(4) Ibid. p. 450.

(5) Ibid. p. 451.

ما الذى يعنيه كارل هيمبل هنا؟

إن أقل ما يمكن إستنتاجه هنا أن كارل هيمبل يذهب إلى إمكانية التفسير العلمى للسلوك الإنسانى وهو ما يجعل من علم النفس - المنوط به دراسة السلوك الإنسانى - علماً أسوة بالعلوم الفيزيقية وهى النتيجة التى سنرى أن دافدسن يرفضها وإن وافق كارل هيمبل على التفسير العلى للأفعال الإنسانية.

## النظرية الذاتية لدى داڤدسن.

بقى أن نعرض الآن لنظرية داڤدسن فى العلاقة بين الحوادث الفيزيقية والحوادث العقلية، تلك التى - كما قلنا فى المقدمة - يعد فيها بتقديم شكل لنظرية فى هوية الحوادث الفيزيقية والعقلية يختلف بها عن النظرية السلوكية ببيان عدم إمكانية رد الحوادث العقلية إلى حوادث فيزيقية وعن النظرية الذاتية التقليدية - ببيان عدم خضوع الحوادث العقلية لقوانين أسوة بالحوادث الفيزيقية وهو ما سيعنى بالضرورة التساؤل عن مدى علمية علم النفس أو أحقيته فى أن يكون علماً.

سنحاول أن نعرض لنظريته فى النقاط التالية:

١- طبيعة الحوادث.

٢- تصوره للحوادث العقلية أو لميدان ما هو عقلى.

٣- الأفعال الإنسانية.

٤- العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى.

٥- موقف داڤدسن من علم النفس.

### ١- الحوادث وطبيعتها.

يرى دافدسن بداية أن هناك حوادث - بالمعنى الأنطولوجي للكلمة -، أى أن الحوادث هى إحدى أنواع الكيانات التى لها وجود فى العالم الواقعي. يأخذ دافدسن هذه الواقعة كافتراض ليس فى حاجة للمناقشة أو للتبرير، إذ بدون إفتراض وجود حوادث «لن يكون هناك معنى لمعظم كلامنا العادى»[1]. ولكن إفتراض وجود حوادث يؤدى بالضرورة إلى التساؤل عن طبيعتها وهو ما يحاول دافدسن تبريره.

يرى دافدسن أن الحوادث كيانات تتصف بالجزئية والفردية، أى بعدم التكرار وبحدوثها مرة واحدة، مثل إنفجار بركان معين، أو ميلاد (أو وفاه) شخص، أو قيام حرب ما[2]. هذه الفردية التى تتصف بها الحوادث هى فقط ما تمكننا من تقديم أكثر من وصف لها، إذ أن تقديم أكثر من وصف للكيانات الجزئية «هى احدى الخصائص الهامة لها»[3] وهو ما يتطلبه تقديم نظرية مرضية للفعل الإنسانى - والأفعال وفقاً لدافدسن حوادث كما سنرى - وللتفسير وللعلاقة بين ما هو عقلى وما هو فيزيقي؛ فلتقديم نظرية فى الفعل الإنسانى نحن فى حاجة إلى امكانية تقديم أكثر من وصف للفعل الواحد؛ «لقد حرق فلان عن عمد قطعة من الورق». فى هذا الوصف تبرير لحرقه وثيقة هامة لأنه لم يكن

(1) Davidson. Donald "Causal Relations" p. 162.
(2) Davidson. Donald "Mental Events" p. 209. 210.
(3) Evnine. Simon "Donald Davidson" Policy Press. 1991 p. 27.

يعرف أن هذه الورقة وثيقة هامة ولأن حرفه الوثيقة هو حرفه للورقة[1].

التفسير أيضا فى حاجة إلى وصف وإعادة وصف وهو ما لم يكن ممكنا لو لم تكن الحوادث كيانات فردية. فإذا قلنا «حدثت كارثة فى القرية بالأمس» فإنه فى معرض تفسير سبب الحدوث سنحتاج إلى إعادة وصف هذه الحادثة بأن «ما حدث كان سيلاً إجتاح القرية»، وإذا ما أردنا ذكر سبب هذا السيل سنصف هذه الحادثة وصفاً آخر بإستخدام مصطلحات أخرى.. وهكذا فكل هذا الحديث عن الوصف وإعادة الوصف لم يكن ليكون له معنى ما لم تكن حوادث هى كيانات فردية يمكن وصفها وإعادة وصفها فإذا أضفنا إلى ذلك النظرية الذاتية التقليدية التى ترى أن الحوادث العقلية تجمعها هوية بحوادث فسيولوجية، فان دافدسن يرى أنه لن يكون لقبول هذه النظرية ولا لرفضها معنى ما لم تكن الحوادث كيانات فردية، إذ أن الإدعاء أو رفض الإدعاء بوجود هوية بين الحوادث العقلية والحوادث الفسيولوجية يفترض وجود هذه الحوادث ككيانات كما يفترض إتصافها بالفردية[2].

الحوادث إذا كيانات جزئية فردية تتصف بإمكانية تقديم أكثر من وصف لها. ولكن ما هو المبدأ الذى على أساسه يمكن تحديد فردية الحوادث؟

---

(1) Davidson. Donald "The Individuation of Events" p. 165.
(2) Ibid. p. 165.

كان على داڤدسن أن يجيب على هذا السؤال وإلا لأصبح من الإسميين الذين يرجع أحد أسباب إنكارهم لوجود بعض الكيانات - مثل القضايا - إلى عدم قدرتهم تقديم شروط واضحة لفردية هذه الكيانات[1].

من هنا أجاب داڤدسن أن ذلك يمكن أن يتم متى أجبنا على السؤال: متى تكون لحادثتين هوية واحدة؟[2] ومن هنا كان قدر كبير من حديث داڤدسن عن الحوادث وطبيعتها عبارة عن مناقشة لشروط هويتها[3]، وهى المناقشة التى إنتهى منها إلى أن لحادثتين هوية واحدة متى نتجتا عن علل واحدة أو كانتا علتين للمعلولات نفسها[4].

يعبر داڤدسن عن هذا المعيار - رمزياً - على النحو التالى:

هـ= و فقط متى كان بالنسبة لـ (ى) (ى علة هـ ↔ ى علة و) ومتى كان بالنسبة لـ (ى) (هـ علة ى ↔ و علة ى).

يرى داڤدسن أننا نعتاد فى كثير من الأحيان على وصف الحوادث أو تحديد هويتها بالنظر إليها على أنها علل أو معلولات، فذلك هو ما يهمنا بالنسبة للحوادث، كما أن ذلك هو ما يضمن أو يبرر فردية الحوادث. ثم إن هناك حالات يبدو فيها معيار العلية -

(1) Evnine. Simon "Donald Davidson" op. cit p. 26 - 27.
(2) Davidson. Donald "The Individuation of Events" p. 172.
(3) Evnine. Simon "Donald Davidson" p. 27.
(4) Davidson. Donald "The Individuation of Events". p. 179





وفقاً لدافدسن – أفضل معيار يمكن تقديمه لتفسير فردية الحوادث. فإذا قلنا مثلا أن حدوث الألم لدى شخص ما تجمعه هوية بحادثة فسيولوجية معينة، فإن أفضل دليل يمكن تقديمه هنا هو دليل إتفاق الألم والتغير الفسيولوجي في علل أو معلولات واحدة[1].

إلا أن هذا المعيار الذي يصفه دافدسن يواجه مشكلة خطيرة، ذلك أنه إذا كانت الحوادث – وفقا له – تجمعها علاقات علية فيما بينها، وكانت الحوادث تجمعها هوية متى نتجت عن علل واحدة أو كانت عللاً للمعلولات نفسها، فإن هذه العلل أو المعلولات ذاتها التي تتحدد الحوادث وفقاً لها هي ذاتها حوادث. من هنا يصبح منطوق المعيار على النحو التالي:

(الحوادث تجمعها هوية إذا – وإذا فقط – كانت تجمعها هوية). من هنا فإنه حتى وإن كان معياراً صحيحا فلن يخدم كمعيار جيد لفردية الحوادث[2].

لقد تبنى كواين هذا النقد وهو النقد الذي قبله دافدسن فيما بعد وقبل معه معيار كواين وذلك في معرض رده على مقالة كواين – وكلا المقالتين ظهرتا في الكتاب الذي ضم سائر أعمال الندوة التي أقيمت لمناقشة أعمال دافدسن في فلسفة العقل ١٩٨٥ – بعد أن كان قد رفض هذا المعيار في مقالته «فردية الحوادث The Individuation of Events» ١٩٦٥ مفضلاً معيار هوية العلة والمعلول.

(1) Ibid. p. 179.
(2) Evnine. Simon "Donald Davidson" p. 28.

**يقول دافدسن معبراً عن هذا الإنتقال الذى حدث له:**

«يقول كواين أن معيارى المقترح لفردية الحوادث معيار غير مرض. وأنا أوافقه على ذلك. ولكنى كنت قد قبلت هذا المعيار بصورة مؤقتة.. لقد أوضح لى كواين خطأ إفتراضى، لذا فأنا هنا أرفضه.. إن معيار كواين معيار أفضل»[1].

**ولكن ما هو معيار كواين ذلك الذى كان دافدسن قد رفضه؟**

إن معيار كواين أن الحوادث تجمعها هوية متى حدثت فى المكان نفسه والزمان نفسه[2].

**ولم عاد دافدسن يقبله بعد أن كان قد رفضه؟**

كان دافدسن فى معرض مناقشته لشريط هوية الحوادث قد فضل المعيار العلى على معيار ذاتية المكان والزمان كمعيار يحدد فردية الحوادث وذلك للتمييز بين الحوادث والموضوعات الفيزيقية التى تتصف بأنها موضوعات مادية. فالموضوعات الفيزيقية تجمعها هوية متى إحتلت المكان نفسه والزمان نفسه، كما أنها تتصف بأنها موضوعات مادية وهو ما يعنى أنه لن يكون هناك تمييز بينها وبين الحوادث متى كان معيار هوية الحوادث هو بالمثل

---

(1) Quine. W.V. "Events and Reification" in "Actions and Events- Perspectives on the philosophy of Donald Davidson". ed. by Ernest Lepore and Brian Mclaughlin. Basil. Blackwell. 1985 p. 175.

(2) Davidson. Donald "Reply to Quine on Events" in "Actions and Events" p. 175.

حدوثها فى المكان نفسه والزمان نفسه. هذا التمييز رآه داڤدسن تمييزاً هاماً وان كان يقبل أن سائر الحوادث حوادث فيزيقية - بما فى ذلك الحوادث العقلية كما سنرى - فان هذا لا يعنى أنها بالضرورة مادية.

عاد داڤدسن - ١٩٨٥ - إلى قبول معيار كواين أن هوية المكان والزمان معيار أفضل لتحديد فردية الحوادث لأنه رأى أنه من الممكن أن يقبل هذا المعيار وأن يحافظ فى الوقت نفسه على التمييز بين الحوادث والموضوعات الفيزيقية المادية؛ فالعلاقة بين كل من الحوادث والموضوعات الفيزيقية والزمان والمكان علاقة مختلفة، فالحوادث تحدث فى زمان ومكان بينما الموضوعات تحتل أماكن فى أزمنة معينة. فالحركات التى تحدث فى المحيط (حوادث) ليست هى ذاتها الأمواج (موضوعات)، وليست عمليات التكثيف والتبخير لجزيئيات الماء molecules هى ذاتها السحابة. فالحوادث والموضوعات تختلف فى علاقتها بالمكان والزمان. الموضوع يبقى هو ذاته رغم التغيرات التى قد تطرأ عليه، بينما الحوادث هى عمليات التغيير التى تحدث للموضوع. هذا التمييز بين الحوادث والموضوعات تمييز أراد داڤدسن أن يظل متمسكاً به حفظاً لتصوره للحوادث كحوادث فيزيقية وليست مادية[1].

ولما كان داڤدسن قد وضع نظريته فى الذاتية بأكملها قبل أن يتحول إلى معيار كواين، فإننا سنلتزم فى عرضنا لبقية أجزاء نظريته بمعياره الأساسى ألا وهو هوية العلة والمعلول.

---

(1) Davidson. Donald "Reply to Quine on Events" in "Actions and Events" op. cit p. 176.

## ٢- الحوادث العقلية

إنتهينا مع داڤدسن إلى أن الحوادث كيانات تتصف بالجزئية والفردية وعدم التكرار. ولكن ماذا عن الحوادث العقلية؟ بم تتميز هذه الحوادث عن الحوادث الفيزيقية؟

لدى داڤدسن تصور معين لما هو عقلى - فى مقابل ما هو فيزيقى. ولكنه عندما يحاول أن يضع معياراً يتم وفقاً له بوضوح التمييز بين الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية، فإنه يفشل فى ذلك ويعترف به[1].

رأى داڤدسن أن الحوادث والحالات العقلية هى تلك التى يمكن وصفها بمفردات عقلية mental terms، أما الحوادث الفيزيقية فتلك التى يمكن وصفها بمفردات ومصطلحات فيزيقية purely physical vocabulary [2]. فإذا ما تساءلنا ما معنى أن يتم وصف الحوادث بمفردات عقلية - أو أن يتم وصفها وصفاً عقلياً mental description - فإنه يجيب بأنها الأوصاف أو العبارات التى تحوى فعلا نحوياً verb عقلياً واحداً على الأقل. والأفعال النحوية العقلية mental verbs هى تلك التى تعبر عن موقف ما من قضية مثل الاعتقاد والنية والرغبة والتمنى والمعرفة والإدراك والملاحظة والتذكر...الخ[3]. وكان برتراند رسل هو من أطلق على هذه الأفعال النحوية اسم «أفعال الموقف القضائى propositional

---

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 212.
(2) Ibid. p. 211.
(3) Ibid. p. 210.

attitude verbs، لأنها تعبر عن موقف ما يمكن لشخص ما أن يأخذه تجاه قضية[1].

الحالات العقلية - وفقا لدافدسن - هي تلك التي نستخدم في وصفها عبارات ترد فيها هذه الأفعال النحوية ومحتواها هو القضايا التي تعبر هذه الأفعال النحوية عن المواقف منها. يستبعد دافدسن هذه الأفعال النحوية - كأفعال تقدم وصفا لحادثة عقلية - متى ظهرت في سياقات ما صدقية. فالفعل «لاحظ noticed» مثلا في الجملة «لاحظت قطاً في الحجرة» لا يعبر عن موقف ما من قضية، كما أنه يظهر في سياق ما صدقي. لذا فإنه هنا لا يقدم وصفا لحادثة عقلية. أما الفعل نفسه في الجملة «لاحظت أن القلم بدأ يتدحرج على المنضدة» فيعبر عن موقف ما من القضية التي تمت ملاحظة ما عبرت عنه. وهكذا بالنسبة لبقية الأفعال النحوية، فـ (أعرف أن ....) و(أتمنى أن .......) و(أعتقد أن .......) أمثلة للأفعال النحوية المعبرة عن الحالات العقلية ذات المحتوى القضائي[2].

من هنا رأى دافدسن أن الحالات العقلية - أو المواقف القضائية - حالات قصدية - intentional بالمعنى الذي إستخدمه برنتانو للمصطلح - هذا المصطلح - كما تلاحظ سيمون إفنن - مصطلح صعب في الفلسفة كان يجب تمييزه - في هذا السياق على الأقل - عن خاصية «المقصود intentional» التي يصف بها دافدسن

---

(1) Martinich. A.P. "The philosophy of Language". Oxford University Press. 3rd edition 1996 p. 326.
(2) Davidson. Donald "Mental Events" p. 200. 201.

الفعل الذي يقوم به شخص ما عن قصد[1]. إلا أن داڤدسن - كما لاحظ كيم Kim أيضا - لم يحدد لنا بوضوح ما عناه بأن الحوادث والحالات العقلية حوادث أو حالات قصدية[2].

**ولكن هل هذا هو فقط ميدان ما هو عقلي - وفقاً لداڤدسن ؟**

يقرر داڤدسن صراحة أن الأفعال الإنسانية المقصودة والاحساسات الجسدية والصور اللاحقة تندرج أيضاً ضمن ميدان الحوادث العقلية[3] رغم أنه «من الواضح أنها ليست مواقف قضائية»[4]. كما أنه «لا محتوى لها على الأقل بالنسبة للإحساسات»[5]. من هنا كان ما يقصده الباحث من فشل داڤدسن في صياغة معيار يحدد به تصوره لما هو عقلي وذلك لإدراجه الحالات النفسية أيضاً ضمن ميدان ما هو عقلي ومن ثم لم تعد المواقف القضائية فقط هي المعبرة عن الميدان العقلي. أضف إلى ذلك أنه إذا كانت كل حادثة عقلية ستظهر وفقا لهذا المعيار كحادثة عقلية - أي وفقا لوصفها بأحد الأفعال النحوية المعبرة عن المواقف القضائية - فإن حوادث لا يختلف أحد على أنها حوادث فيزيقية

---

(1) Evnine. Simon "Donald Davidson" op. cit p. 8.
(2) Kim. Jaegwon. "Psychophysical Laws" in "Actions and Events" op. cit p. 375.
(3) Davidson. Donald "Mental Events" op. cit p. 211.
(4) McLaughlin. Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" in "Actions and Events" op. cit p. 336.
(5) Evnine. Simon "Donald Davidson" op. cit. p. 8.

ستصبح حوادث عقلية لنأخذ المثال الذى يقدمه داڤدسن ألا وهو حادثة إصطدام نجمين فى الفضاء البعيد. لاشك أنه لن يختلف إثنان أن هذه حادثة فيزيقية. هذه الحادثة حدثت فى وقت ما. هذا الوقت يمكن تحديده بأنه الوقت نفسه الذى لاحظ فيه شخص ما قلماً بدأ يتدحرج على المنضدة. فأن يتم وصف الإرتطام بأنه الحادثة التى تزامنت مع ملاحظة الشخص للقلم عندما بدأ يتدحرج على المنضدة يجعل من هذه الحادثة حادثة عقلية لتقديم وصف عقلى لها بأحد الأفعال النحوية العقلية[1]. وهو ما يعنى أنه بالمثل يمكننا أن نقدم لكل حادثة وصفاً عقلياً ومن ثم يتم إعتبارها حادثة عقلية.

إعترف داڤدسن نتيجة لذلك أن معياره غير محدد وأنه من ثم فى حاجة إلى معيار أكثر دقة. وعلى كل فإن ما يهمنا فى الوقت الحالى أن الحوادث العقلية ذات الأهمية بالنسبة لداڤدسن هى تلك الحوادث التى تصفها الأفعال النحوية المستخدمة للتعبير عن المواقف القضائية.

---

(1) Davidson, Donald "Mental Events" op. cit. p. 211.

## ٣- الأفعال الإنسانية

رأينا أن داڤدسن يدرج الأفعال الإنسانية ضمن الحوادث العقلية. نحاول في هذه الفقرة أن نصل إلى تصور داڤدسن للأفعال الإنسانية وما الذي تتميز به عن غيرها من الحوادث. وبأي معنى يدرجها داڤدسن ضمن الحوادث العقلية.

رأى داڤدسن أن الأفعال الإنسانية تختلف عن الحوادث الأخرى بأنها الحوادث التي يقوم بها أشخاص عن قصد، أي لسبب ما[1]، فالأفعال الإنسانية هي الأفعال المقصودة وليست تلك التي تحدث لنا أو تحدث منا بصورة عفوية[2].

ولكن كيف يظهر الفعل كفعل مقصود؟ من طريقة وصفه(4). فنحن نعرف أن الأفعال - من حيث أنها حوادث - يمكن أن نقدم لها أكثر من طريقة لوصفها. هنا يمكن للفعل أن يظهر مقصوداً وفقا لوصف ما وقد لا يظهره وصف آخر كفعل مقصود، أو قد لا يبين ما إذا كان قد حدث عن قصد أم بالمصادفة. ما يعنيه داڤدسن هو أن وصف الفعل وحده - كأن نقول: (أضأت النور) أو (سكبت محتويات الكوب) - لا يظهر الفعل كفعل مقصود. فقد أكون ضغطت على الزر بالمصادفة أو سقط مني الكوب عن غير قصد. أما إذا وصفت الفعل بذكر سببه (ضغطت على الزر لأني أردت أن

---

(1) Donald Davidson "Actions. Reasons and Causes" p. 6. "Agency" p. 44. "Mental Events" p. 211. "Psychology as Philosophy" p. 229.

(2) Donald Davidson "Agency" p. 43.

(3) Davidson. Donald "Actions. Reasons and Causes" p. 5.

أضئ النور) أو (سكبت محتويات الكوب التى كانت قهوة لأنى إعتقدت أنه شاى) فإنه ما يبين أن الفعل فعل مقصود[1].

من هنا رأى داڤدسن أنه لا وجود لما يسمى فئة الأفعال المقصودة[2] وهو ما يعنى لديه أن سائر الأفعال - لكى تكون أفعالاً - فى مقابل الحوادث - يجب أن تكون أفعال مقصودة. ولكن أوصاف الأفعال هى التى تبين الفعل كفعل مقصود. على هذا النحو يضع داڤدسن معياره.

«الحادثة فعل إذا - وفقط إذا - أمكن وصفها بطريقة تبين أنها حادثة مقصودة»[3].

وإذا كان وصف الفعل كفعل مقصود يكون بذكر سببه، فإنه لا يقدم وصفاً كاملاً للفعل سوى تفسيره تفسيراً علياً ببيان علته ومعلوله معاً؛ فإذا كان بروتس قتل يوليوس قيصر بقصد التخلص من حاكم مستبد، فان علة فعله هذا هى الرغبة فى التخلص من الحاكم المستبد ومعلول الفعل هو موت قيصر. وإذا أغرق ضابط السفينة أ بنية إغراق السفينة ب، فإن رغبته فى إغراق السفينة ب هى علة الفعل الذى معلوله هو اغراق السفينة أ[4].

بقى أن نعرف كيف يتصور داڤدسن علل ومعلولات الأفعال.

الأسباب التى أدت بشخص ما أو دفعته إلى أداء الفعل - تلك

---

(1) Ibid. p. 11.
(2) Davidson. Donald "Agency" p. 46.
(3) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 229.
(4) Davidson. Donald "Agency". p. 48.

التى أدت بالفعل إلى أن يصبح فعلاً مقصوداً - هى علة الفعل. أما نتيجة - أو نتائج - الفعل فهى معلولاته.

لنبدأ بتصور داڤدسن لمعلولات الأفعال.

إن خلاصة موقف داڤدسن أن نتائج الفعل هى معلولاته ومتى دخلت فى وصف الفعل كانت جزءاً من الفعل. التفسير العلّى الصحيح للفعل لا يقرر علاقة علية بين الفاعل وفعله أو بين الفاعل ونتائج الفعل ولكن العلاقة العلية تقوم بين الفعل وما سببه.

لشرح ذلك نقول:

يميز داڤدسن فى فئة الأفعال ما يسميه الأفعال الأولية primitive actions - أى تلك التى لا نفعلها بفعلنا لشئ آخر سابق عليها - ألا وهى حركات الجسم - كتحريك اليد مثلا. يرى داڤدسن أن هذه فقط هى ما نطلق عليها الأفعال لأنها فقط ما يفعله الشخص. أما نتائج هذا الفعل فمن عمل الطبيعة[1]. فإذا أراد شخص ما قتل شخص آخر بإغماد سكين فى صدره ففعله ينحصر فى حركة اليد التى هى إغماد السكين. أن يؤدى ذلك إلى موته أو لا فذلك من عمل الطبيعة. وإذا أرادت الملكة قتل زوجها الملك بصب السم فى أذنه، ففعلها ينحصر فى حركة صب السم، ويبقى على السم أن يفعل فعله. من هنا رأى داڤدسن أنه من الخطأ أن ننسب للفاعل نتائج الفعل كعلة لها، أو أن نقول أنه قام بفعلين: «إغماد السكين» و«القتل» فى المثال الأول، و«صب السم» و«القتل» فى المثال الثانى.

---

(1) Ibid. p. 59

من هنا يرى داڤدسن أنه لا حاجة لنا فى تقديم تفسير علّى للفعل إلى القول أن الشخص هو علة القتل، فالقول أنه علة القتل طريقة ملتوية للقول أن الفعل الذى قام به (إغماد السكين أو صب السم) هو الذى سبب الموت[1]. ما يعنيه داڤدسن أن التفسير العلّى للفعل - كعلاقة بين شخص والفعل الذى قام به ببيان أنه علة الفعل - ليس خطأ ولكنه لا يضيف جديداً لفهم الفعل. العلية علاقة بين حوادث وليس بين شخص وفعل، أو شخص وحادثة. فالذى يسببه الشخص هو بإختصار ما سببته أفعاله[2].

وإذا كانت حركة اليد - من حيث أنها الفعل الأولى - ينتج عنها بالضرورة فعل ما، فإن داڤدسن يرى أن هذه العلاقة لا تعبر عن علاقة علية بين حادثتين ولكنها مجرد وصفين لحادثة واحدة. فعندما حركة الملكة يدها كانت تفعل ما سبب موت الملك - صب السم -. من هنا ليست حركة يد الملكة سوى فعلها لما سبب موت الملك. ففعل شئ ما يسبب الموت تجمعه هوية بإحداث الموت[3]. من هنا لم يكن القول أن أ أغمد سكينا فى صدر ب مسبباً موته، أو أن الملكة صبت سماً فى أذن الملك مسببة لموته وصفاً لفعلين قام بهما الفاعل - فى كل مثال - ولكن إشارة إلى نتائج الفعل الأصلى والوحيد الذى قام به الفاعل[4]. بهذا قصد داڤدسن - ما ذكرناه آنفا - أن معلولات أو نتائج الفعل متى دخلت فى وصف الفعل كانت جزءاً من الفعل.

---

(1) Ibid. p. 49.
(2) Ibid. p. 53.
(3) Ibid. p. 57. 58.
(4) Ibid. p. 59.

**والآن إلى تصور علل الأفعال:**

كنا قد رأينا أن دافدسن رأى أن وصف الفعل ببيان سببه هو ما يجعل من الفعل فعلاً، ذلك أنه ما يبين الفعل كفعل مقصود وهى الخاصية الرئيسية للحادثة لكى تكون فعلاً. وكما رأى دافدسن أن هناك أفعالاً أولية - هى الفعل بمعناه الحقيقى الذى يقوم به الشخص - فإنه يرى أن هناك أسباباً أولية primary reasons هى علل الأفعال رغم أنها ليست حوادث. السبب الأولى للفعل هو (أ) موقف الفاعل تجاه فعل من نوع معين، أى رغبته أو حاجته لأداء هذا الفعل. ثم (ب) إعتقاده أو (معرفته ، إدراكه، ملاحظته، تذكره) أن هذا الفعل هو فعل من هذا النوع[1]. فلقد أدرت المفتاح لأنى كنت أريد أن أضئ النور. فحاجتى لإضاءة النور هى السبب الذى جعلنى أدير المفتاح وهى ما يقدم للفعل تفسيرا أو وصفاً جديداً للفعل - إدارتى المفتاح[2]. ولكن كيف يمكن لما أسماه دافدسن السبب الأولى للفعل أن يكون علة الفعل؟

١- الأسباب الأولية على النحو الذى يقدمها به دافدسن مواقف وإعتقادات، أى حالات عقلية وميول وليست حوادث. فكيف يمكن أن تكون عللاً؟ ألا يجب أن تكون علة الحادثة الفيزيقية حادثة فيزيقية مثلها؟ كأن تكون علة إنهيار الكوبرى حدوث تصدع فجائى، أو تكون علة سقوط الطائرة لحظة الإقلاع إرتفاع مفاجئ فى درجة حرارة الجو وهكذا؟

---

(1) Davidson. Donald "Actions. Reasons and Causes" p. 3. 4.
(2) Ibid. p. 9.

يرد داڤدسن بأنه ليس من الضرورى لعلة الفعل أن يكون حادثة فيزيقية. فقد تنشأ داخلى فجأة رغبة لإيذاء مشاعرك لحظة إغضابك لى، أو تنشأ فجأة رغبة أكل التفاح لحظة رؤيتى له، أو ينشأ إعتقاد ما لحظة تذكرى أو ملاحظتى أو رؤيتى لشئ ما. هذه الحوادث العقلية - الرغبات والإعتقادات - هى الأسباب الأولية للأفعال وهى عللها لأنها ما يقدم تفسيراً لها(1).

ولما كانت هذه الحوادث العقلية كعلل للأفعال حوادث فردية - وفقا لتصور داڤدسن للحوادث - فإن هذا لا يضعف من تصور العلة. ليس من الضرورى للعلة أن تكون علة عامة، أى بمعنى تكرار حدوثها لتفسير تصرف ما فى حالة تكراره. يرى داڤدسن أن ذلك لا ينطبق فقط على التفسير العلى للأفعال ولكن أيضا على التفسير العلى للحوادث الفيزيقية. أى لا وجود بالمثل لعلة عامة تكون سبباً لسائر حالات إنهيار الكبارى دون أن يمنع هذا من إمكانية تفسير إنهيار كل كوبرى على حده تفسيرا علياً(2).

٢- إن ذكر الأسباب الأولية لفعل ما إعادة لوصف الفعل، بينما العلاقة العلية علاقة بين حادثتين. إذا لا يمكن للأسباب الأولية أن تكون علة للفعل.

يرد داڤدسن على ذلك بأن إعادة وصف فعل ما بذكر سببه لا يعنى أن هذا ليس تفسيراً علياً، كما أنه لا يجعلنا نخلط بين علة الفعل والفعل نفسه. فإذا كنت أصف فعلاً ما بذكر سببه بقولى «أنى

(1) Ibid. p. 12, 13.
(2) Ibid. p. 13.

أدرت المفتاح لأننى كنت أريد أن أضئ النور، فإن هذا لا يمنع من أن هناك تمييزاً بين الفعل ألا وهو أنى "أدرت المفتاح" وسببه "أردت أن أضئ النور".

هذا المثال يراه داڤدسن مفيداً فى إزالة خطأ آخر وهو الإعتقاد بأننا لا نستطيع أن نصف فعلاً ما دون ذكر سببه. هنا يمكننا - وفقاً لداڤدسن - وصف الفعل فقط بالقول "أدرت المفتاح" دون ذكر سببه الذى كان أننى "أردت أن أضئ النور"[1].

٣- الإرتباط العلى بين الأفعال وأسبابها تصفه تعميمات لا يمكن أن تتطور إلى القوانين التى يمكننا على أساسها التنبؤ بالسلوك[2] وهو ما يعنى أن لدى داڤدسن تصوراً للقانون يميز وفقا له بين التعميمات التى تصف العلاقة بين الأفعال وأسبابها والقوانين التى تعد أداة التنبؤ وهو ما سنؤجل الحديث عنه الآن إلى حينه.

نخلص مما سبق إلى أنه لما كان ما يظهر الفعل الإنسانى أنه فعل قصدى هو وصفه بذكر أسبابه وكانت هذه الأسباب حوادث عقلية، كان الفعل الإنسانى المقصود حادثة عقلية لإستخدام أفعال عقلية فى وصفه - وهو معيار داڤدسن للحوادث العقلية - كما رأينا.

---

(1) Ibid. p. 14.
(2) Ibid. p. 15.

## ٤- العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى

الآن فقط بعرض العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى يحاول دافدسن الوصول إلى إثبات واحديته غير القابلة للرد أو الواحدية غير الخاضعة لقوانين anomalous monism وذلك بمحاولته التوفيق بين مبادئ ثلاثة يقول أن كثيراً من الفلاسفة يرونها مبادئ متناقضة.

**المبدأ الأول:** يسميه دافدسن (مبدأ التفاعل العلى Principle of Causal Interaction)

مفاده أن هناك علاقات علية - أو تفاعل على - بين بعض الحوادث العقلية على الأقل كالإدراك والتذكر - والحوادث الفيزيقية. يقدم الإدراك الحسى والفعل الإنسانى - لدى دافدسن - أوضح الأمثلة التى تبين أن هناك تفاعلاً علياً بين الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية[1].

**المبدأ الثانى:** يسميه (مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية (Principle of Nomological Character of Causality)

مفاده أنه متى كانت هناك علاقة عليه بين الحوادث لزم أن يكون هناك قانون يحكمها. أى أن الحوادث التى تقف كعلل ومعلولات لبعضها البعض تخضع لقوانين حتمية دقيقة[2].

---

(1) Davidson. Donald "Mental Events" op. cit p. 208. "Psychology as Philosophy" p. 231.

(2) Davidson.Donald "Mental Events" p. 208. "Psychology as Philosophy" p. 231

المبدأ الثالث: يسميه (عدم خضوع ما هو عقلى لأية قوانين (The Anomalism of the Mental

مفاده أنه لا وجود لأية قوانين حتمية يمكن على أساسها تفسير والتنبؤ بالحوادث العقلية[1].

يبدو أن الفلاسفة - الذين يرى داڤدسن أنهم وجدوا تناقضاً بين المبدأين الأول والثانى من جانب والمبدأ الثالث من جانب آخر - على حق ذلك لأننا إذا وضعنا هذه المبادئ فى صورة قياس فإن النتيجة اللازمة عن المقدمتين - المبدأين الأول والثانى - ستكون عكس منطوق المبدأ الثالث أى عكس نتيجة داڤدسن. من هنا كان على داڤدسن أن يوضح كيف يمكن التوفيق بين هذه المبادئ الثلاثة أو كيف يمكن إثبات عكس النتيجة اللازمة عن المقدمتين.

**لبيان ما نقوله نضع مبادئ داڤدسن فى صورة قياس على النحو التالى:**

هناك علاقات علية بين بعض الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية.

متى كانت هناك علاقات علية بين بعض الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية لزم أن تخضع لقوانين حتمية.

∴ الحوادث العقلية المرتبطة علياً بالحوادث الفيزيقية تخضع لقوانين (نتيجة).

ولما كان منطوق المبدأ الثالث لدى داڤدسن - عدم خضوع ما

---

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 208.

هو عقلى لأية قوانين- عكس نتيجة القياس الذى وضعناه، كان على داڤدسن أن يبين كيفية التوفيق بين هذه المبادئ الثلاثة وهو ما سنحاول بيانه الآن.

## المبدأ الأول: مبدأ التفاعل العلى

مما سبق رأينا أن بين سائر الحوادث - وفقا لداڤدسن - علاقات علية، فهى تقف كعلل ومعلولات لبعضها البعض - فالمعيار العلّى لدى داڤدسن هو معيار تفرد الحوادث أو هو ما يبرر فرديتها، كما أن تحديد هوية الحوادث يكون بالنظر إليها كعلل أو معلولات، والوصف العلّى للأفعال - وفقاً لداڤدسن - هو ما يقدم أكمل وصف لها.

إلا أن هذه العلاقة تمثل أهمية خاصة لدى داڤدسن متى كانت هذه العلاقة علاقة قائمة بين حوادث فيزيقية وحوادث عقلية لا بين حوادث من نوع واحد، أى متى إختلف طرفا العلاقة فى النوع. تنبع هذه الأهمية من أن هذه العلاقة تمثل المبدأ الأول من مبادئ ثلاثة تمثل فى مجموعها نظريته الذاتية فى العلاقة بين الوجود الفيزيقى والوجود العقلى.

هذا المبدأ - والذى مفاده أن هناك علاقات علية بين الحوادث العقلية على الأقل والحوادث الفيزيقية - يأخذه داڤدسن كإفتراض لا يبرهن عليه يراه واضحاً متمثلاً فى الإدراك الحسى والفعل الإنسانى اللذين يقدمان أوضح أمثلة للتفاعل العلى بين حوادث فيزيقية وحوادث عقلية[1].

---

(1) Ibid. p. 208.

وإذا كانت العلاقة العلية قد إتضحت لدينا - أثناء حديثنا عن تصور داڤدسن للفعل الإنسانى - فإن المثال الذى يقدمه داڤدسن لبيان كيف يوضح الإدراك الحسى العلاقة العلية بين ما هو فيزيقى وما هو عقلى هو المثال التالى.

إذا أدرك شخص ما إدراكاً حسياً أن سفينة ما تقترب، فإن إقتراب السفينة هو علة إعتقاده أن السفينة تقترب[1].

وإذا كانت العلاقة العلية بين بعض الحوادث العقلية والحوادث الفيزيقية علاقة واضحة - وفقا لداڤدسن - لا يبرهن عليها، فإنها تمثل له شرط البرهان على وجود هوية بين هذه الحوادث، أى البرهان على أن هذه الحوادث العقلية المرتبطة علياً بحوادث فيزيقية حوادث فيزيقية. وهذا ما دعاه للقول أنه إذا كانت هناك حوادث عقلية لا علاقة عليه بينها وبين أى حوادث فيزيقية، أى لا وجود لحوادث فيزيقية هى علل أو معلولات لها، فالبرهان لا ينسحب عليها[2] وإن كان داڤدسن يرى أنه من الممكن تقديم براهين على أن سائر الحوادث العقلية ترتبط إرتباطاً علياً بالحوادث الفيزيقية وذلك ببيان أن الحوادث العقلية - المرتبطة علياً بحوادث فيزيقية - ترتبط علياً بحوادث عقلية أخرى، وهى البراهين التى لم يحدث أن قدمها داڤدسن.

## المبدأ الثانى: مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية

إذا كانت أهمية المبدأ السابق تكمن فى أنه يشكل نقطة بداية

---

(1) Ibid. p. 208.
(2) Ibid. p. 208.

برهان داڤدسن فى القول بالوحدية أو الذاتية، فإن أهمية هذا المبدأ تكمن فى أنه يحقق لداڤدسن ليس فقط هذه النتيجة ولكن أن الحوادث العقلية حوادث فيزيقية - كما سنرى؛ إذ أن الواحدية قد يتم تفسيرها بأن سائر الحوادث عقلية أو أنها من مادة أولى سابقة على الوجود الفيزيقى والوجود العقلى منها تكونت الحوادث من النوعين - كالواحدية المحايدة مثلا - *. هذه النتيجة - الحوادث العقلية حوادث فيزيقية - ما كان من الممكن لداڤدسن أن يؤسسها دون هذا المبدأ والذى يضعه - مثل المبدأ السابق - كإفتراض لا يبرهن عليه[1] وهو ما يجعلنا نتساءل: **إلى أى مدى يحقق مجرد إفتراض هذا المبدأ لداڤدسن هذه النتيجة.**

## معنى القانون

من الثابت أن كل قانون تعميم وليس كل تعميم قانوناً. يقر داڤدسن أنه لا وجود لمعيار متفق عليه لما هو القانون، أو لمتى يكون التعميم قانوناً[2]. من هنا فان داڤدسن يركن - كما يقول كيم - للإستخدام الفلسفى المألوف لتصور القانون[3].

---

* الواحدية المحايدة إتجاه تبناه فلاسفة متعددون فى أواخر القرن التاسع عشر والعشرين مثل أرنست ماخ وليم جيمس وبرتراند رسل وألفرد جولس آير. إتجاه مفاده أن العقل والجسد تركيبات من عناصر محايدة سابقة عليهما. عناصر ليست فى ذاتها فيزيقية أو عقلية.

Westphal. Jonathan "Philosophical Propositions op. cit. p. 124.

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 208.

(2) Ibid. p. 217.

(3) Kim. Jaegwon "Psychophysical Laws" op. cit. p. 373.

يميز دافدسن بين نوعين من التعميمات: التعميمات التى يطلق عليها القوانين الجادة serious أو القوانين بالمعنى الصارم strict laws وهى تلك التعميمات التى يتم صياغتها إعتماداً على تصورات من ميدان تصورى واحد[1] وباستخدام مفردات هذا الميدان[2] ومن ثم فهو القانون الذى تؤكده بإستمرار الحالات الجزئية الموجبة الممثلة له، كما يتأكد أيضاً بغياب الحالات الممثلة للقضايا العامة المعبرة عن عكس الواقع والمسماه «القضايا المناقضة للواقع» Counterfactual* [3]. هذا التدعيم الإستقرائى بالحالات الجزئية الموجبة هى الخاصية التى تميز القانون عن غيرها من التعميمات الأخرى التى قد تصدق ولكنها لا ترقى إلى صفة

---

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 223.

(2) Ibid. p. 219.

* القضايا المناقضة للواقع counterfactuals نمط خاص من أنماط القضايا الشرطية المألوفة فى المنطق فالقضية الشرطية بصفة عامة (وتعرف أيضاً بالقضية الفرضية hypothetical أو قضية اللزوم implication) قضية مركبة من قضيتين بسيطتين مرتبطتين بإحدى أدوات الشرط.. أداة الشرط يتم التعبير عنها بصيغة رمزية حديثة على النحو التالى (أ ⊃ ب) أو (أ ← ب) وهى تقرر لا أن المقدم صادق بالضرورة ولكن إذا كان صادقاً فإن التالى صادق أيضاً.

أما القضية المناقضة للواقع فصيغة تحول دون إمكانية تحديد شروط صدقها لكذب كل من المقدم والتالى واقعياً ويتم التعبير عنها رمزياً: أ ←ب أو أن نقول: «لو كان التفاح أزرق اللون لكان مستطيل الشكل». فالقانون «التفاح دائرى الشكل يتأكد بظهور سائر قطع التفاح دائرية الشكل مثلما يتأكد بعدم ظهور الحالات الممثلة للقضية المناقضة للواقع. راجع فى القضايا المناقضة للواقع البحث الذى كتبه د. صلاح عثمان (شجرة الكون وقضايا مناقضة الواقع عند ستورس مكال) أكتوبر ١٩٩٩. مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية.

(3) Davidson. Donald "Actions. Reasions and Causes" p. 16. "Mental Events" p. 217.

القانون[1]. ذلك أن التدعيم الإستقرائى بالحالات الجزئية الموجبة الممثلة للقانون هى ما تمنحه صفة العمومية التى يتطلبها القانون[2]. كما يمكن أن يكتسب إمكانية التفسير العام والتنبؤ الدقيق داخل النسق الذى يعمل فيه إذا ما كانت التصورات التى يعتمد عليها تصورات لنسق كامل أو نظرية شاملة مغلقة على ذاتها comprehensive closed theory [3]. وإعتماد القانون فى صياغته على تصورات من نسق واحد هو ما يجعل لدينا معرفة قبلية – سابقة على التدعيم – بأى الحالات الموجبة هذه التى حضورها يدعم القانون أو يؤيده[4].

هذه العبارة الأخيرة فى حاجة إلى شرحها ذلك أنها ستخدم فى تفسير لم يرفض داڤدسن وجود قوانين سيكوفيزيقية. ولكن لنرى أولا النوع الثانى من التعميمات. النوع الثانى من التعميمات هى تلك التعميمات التى حالاتها تجعلنا نعتقد أن هناك قانونا يقف خلفها ويفسرها ولكن لا يمكن صياغته إلا بالإنتقال إلى مفردات من نوع آخر[5]. أى أنها قوانين ولكن ليس بالمعنى الدقيق.

فإذا عدنا إلى العبارة الأخيرة – التى رأى فيها داڤدسن أن

---

(1) Davidson. Donald "Actions. Reasons and Causes" p. 18.
(2) Davidson. Donald "Hempel on Explaining Action". p. 266.
(3) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 230. "Mental Events" p. 219.
(4) Davidson. Donald "Mental Events". p. 218.
(5) Ibid. p. 219.

العبارات التى تأخذ شكل قوانين nomological statements تستخدم تعبيرات عن خصائص نعرف بصورة قبلية - سابقة على التدعيم - أى الموضوعات تلك التى تنطبق عليها هذه الخصائص - نجد أن دافدسن يشرحها باستخدام مفارقة التدعيم الشهيرة التى تعرف بمفارقة «الأخرق grue» (اللفظ الذى يجمع بين الحرفين الأولين من كلمة أخضر green والحرفين الأخيرين من كلمة أزرق blue فى كل من اللغتين) والتى صاغها نلسون جودمان - ووضع محاولة لحلها - والناجمة عن مناقشة موضوع أى الأمثلة الموجبة تلك التى يمكن أن تؤكد تعميما ما ومن ثم تميزه كقانون عن غيره من التعميمات الأخرى.

يمكن شرح هذه المفارقة على النحو التالى:

لنفترض أن كافة الزمردات التى تم معاينتها قبل زمن معين خضراء اللون. ففى ضوء مفهومنا الأصلى للتأكيد من خلال الأمثلة الموجبة، نقول أن ملاحظاتنا فى زمن ز تؤيد أو تؤكد الفرض «كل الزمردات خضراء». فقضايا الملاحظة التى تعبر عن أدلة تؤكد أن الزمردة أ خضراء، وأن الزمردة ب خضراء، الخ .... وكل واحدة من هذه القضايا تؤكد الفرض العام «كل الزمردات خضراء» وحتى الآن يسير كل شئ سيراً حسناً.

وعند هذه النقطة يدخل جودمان صفة جديدة هى «أخرق» والتى تنطبق على كافة الأشياء التى تم معاينتها قبل زمن ز وكانت خضراء، والأشياء الأخرى إذا كانت زرقاء.

والآن لنتأمل الفرضين التاليين:

ف١: كل الزمردات خضراء.

ف٢: كل الزمردات خرقاء.

لابد أن يكون قد اتضح من كيفية طرح الصفة «أخرق» أنه في زمن ز تكون كل الدلائل التي تثبت ف١ هي أيضا دلائل تثبت ف٢ وبالعكس:

فكلا الفرضين قد تأكد لأنه في زمن ز يكون للفرضين نفس الأمثلة الموجبة ولكن هذا ينطوى على مفارقة. ففي المحل الأول، نلاحظ أننا اضطررنا إلى أن كلا الفرضين مثبت بصورة متساوية ومع ذلك فإنهما ينطويان على تنبؤات متناقضة بشأن الزمردات التي يتم معاينتها فيما بعد. فكون جميع الزمردات التي تم فحصها حتى الآن كانت خضراء - وبالتالي خرقاء - يبدو أنه لا يؤيد على الاطلاق التنبؤ بأن الزمردة القادمة ستكون خرقاء رغم أنه يؤيد التنبؤ بأنها ستكون خضراء. ومن ناحية أخرى فإن صفة «الأخرق» صفة عشوائية تماماً، وبالتالي فليس لدينا سبب للاعتقاد بأن الزمردات التي يتم معاينتها بعد زمن ز ستكون زرقاء أكثر مما لدينا للاعتقاد بأنها ستكون خضراء. فليس لدينا، إذا، سبب لتأكيد أن «كل الزمردات خرقاء» أكثر مما لدينا لتأكيد أن «كل الزمردات حمراء». والواقع أنه بإمكاننا تلفيق أي عدد من الصفات المماثلة لـ «أخرق» وكل تلك الصفات ستصدق على الزمردات بقدر ما تصدق عليها صفة خضراء، وذلك لأن التعميمات التي ترد فيها تلك الصفات تتأيد بنفس الأدلة تماما. فتلك الأدلة يمكنها أن تثبت أي حكم نود أن نصدره على الزمردات. هذه النتيجة - على حد

تعبير جودمان – لا يمكن تحملها ، إذ أنها تتناقض مع أفكارنا الحدسية الخاصة بالاثبات أو التدعيم.

وإذا كان التمييز بين القضايا المشابهة للقانون والتعميمات العرضية، يقوم على أساس أن الأولى وحدها هى التى تتأكد عن طريق أمثلتها الموجبة، فانه لا قيمة لهذا المعيار فى ضوء «مفارقة الأخرق»، فإذا كانت أية مجموعة من الملاحظات تؤكد أى تعميم عشوائى، فلن يكون هناك وسيلة للتمييز بين القضايا المشابهة للقانون والقضايا غير المشابهة للقانون. فمن وجهة النظر الحدسية، لا يمكن اعتبار كل من ف١، ف٢ قضايا مشابهة للقانون. وهذا ينطبق على ف١ على الأقل ولكن تحليلنا للإثبات عن طريق الأمثلة الموجبة لا يسمح بالتمييز بينهما أو برفض أى منهما على أنه مجرد تعميم عرضى. فكلا الفرضين مدعم ومثبت بأمثلة «موجبة»[1].

بغض النظر عن الحل الذى وضعه جودمان لهذه المفارقة، فإن خلاصة الحل الذى يضعه دافدسن والذى يستند إليه فى تحديد متى يكون التعميم قانوناً هو أن «أخرق» ليس خاصية قابلة للتنبؤ بالنسبة للزمردات. فالخصائص القابلة للتنبؤ هى الخصائص الإستقرائية بالنسبة لموضوعاتها. «فإن يكون شئ ما أخرقاً grueness» ليس خاصية استقرائية للزمردات ولكنه خاصية إستقرائية لكيانات أخرى مثل «زمروت emirires» (أى الكيان

---

(1) كارل لامبرت وجوردن بريتان «مدخل إلى فلسفة العلوم» ترجمة شفيقة بستكى. مراجعة د. فؤاد زكريا وكالة المطبوعات. الكويت. ص٩٩ – ١٠١.

المركب من الزمـــر/دات emer/alds واليـا/قـوت sapph/ires) فالمحـمولات (أخـضـر، أحمر، أزرق) محـمولات جعلت لوصف الزهور roses والياقوت، والزمـردات، بينما المحـمولات (أخـمـر gred، أزضـر bleen) محـمولات جعلت لكيانات مثل (زمرور emeroses، زمروت emerires، ياقدات sapphalds). على هذا النحو تعبر القضايا «كل الزمردات خضراء»، «كل الزهور* حمراء» عن قوانين مثلما تعبر القضية «كل الزمروتات خضقاء» "all emerires are grue" بالمثل عن قانون، لأن المحمولات في كل قضية جعلت من البداية للكيانات الموصوفة بها. فمتى كان لدينا معرفة قبلية – سابقة على التدعيم – بالحالات الجزئية الممثلة للتعميم، كان هذا التعميم قانوناً[1].

* * *

ولكن كنا – وفقاً للمبدأ الأول – قد بينا أن هناك علاقات علية بين الحوادث العقلية – أو بعضها على الأقل – والحوادث الفيزيقية. فهل يمكن أن تحكم هذه العلاقات قوانين جادة أو صادقة بهذا المعنى الذي حدده داڤدسن؟

وفقاً للمبدأ الثاني: نعم، يجب أن يكون هناك قوانين حتمية صادقة تخضع لها الحوادث العقلية المرتبطة علياً بحوادث فيزيقية. ولكننا عـرفنا من نص المبـدأ الثـالث أنه لا وجـود لقـوانين سيكوفيزيقية أو قوانين نفسية تحكم الوجود العقلي. كيف يتفق ذلك

---

* لفظ roses يطلق فقط على الزهور حمراء اللون.

(1) Davidson, Donald "Mental Events" p. 218.

إذا مع هذا المبدأ الثانى؟ أى نوع إذا هذه القوانين التى تحكم الحوادث العقلية المرتبطة بصورة علية بحوادث فيزيقية؟

لننظر بداية إذا لتبرير داڤدسن فى القول بعدم وجود قوانين سيكوفيزيقية تحكم العلاقة بين الوجود العقلى والوجود الفيزيقى.

**المبدأ الثالث: عدم خضوع ما هو عقلى لأية قوانين.**

**أ- رفض وجود قوانين سيكوفيزيقية**

يستند داڤدسن فى رفضه وجود قوانين سيكوفيزيقية إلى أمرين:

**الأول: تصوره للقانون، لمتى يكون التعميم قانوناً.**

فبالعودة إلى تصور داڤدسن للقانون بضرورة أن تكون الخصائص خصائص جعلت من البداية لكياناتها، فإن داڤدسن يرى أن المحمولات العقلية والمحمولات الفيزيقية لم تجعل من البداية لوصف كل منها الآخر. من هنا كانت التعميمات السيكوفيزيقية أقرب لدى داڤدسن إلى التعميم «كل الزمردات خرقاء» منها إلى التعميم «كل الزمردات خضراء» ومن ثم ليس لها خاصية القانون[1]، ولكنها تنتمى إلى التعميمات من النوع الثانى.

**الثانى: تصوره لكل من نسق الوجود الفيزيقى والوجود العقلى.**

وفقاً لداڤدسن يشكل كل من الميدان الفيزيقى والميدان العقلى نسقاً تصورياً كلياً تختلف فيه تصورات كل ميدان والمبادئ التى

---

(1) Ibid. p. 218.





تحكم إنطباق التصورات. إن إلتزام كل ميدان فى تفسير ظواهره بتصوراته ومبادئه الخاصة وإستحالة تفسير ظواهر أحد الميدانين بالإعتماد على تصورات ومبادئ الميدان الآخر - يجعل من المستحيل وجود قوانين سيكوفيزيقية تفسر أى إرتباط قائم بين حوادث فيزيقية وحوادث عقلية أى إستحالة وجود قوانين بإمكانها نقل شروط إنطباق التصورات السيكولوجية إلى التصورات الفيزيقية[1]. وهو تصور دافدسن للقوانين السيكوفيزيقية.

وإلى تفصيل القول.

إذا بدأنا بالنسق الفيزيقى، فإن دافدسن يضرب أمثلة لتصورات مثل الكتلة والطول والحجم والحرارة والزمن، ومجموعة من المبادئ التى تحكم قياس هذه التصورات وتجعلها ممكنة فى الوقت نفسه مثل مبدأى التعدى transitivity واللاتماثل asymmetry (أطول من - أكثر ثقلاً من - أكثر دفئاً من - متأخراً عن ... الخ). هذه المبادئ مبادئ تنظيمية regulative [2] من حيث أنها ما تحدد التطبيق الصحيح للتصور من عدمه. هذه المبادئ - يراها دافدسن - مبادئ تركيبية قبلية[3]. فهى «قبلية» من حيث أننا لا نختبرها عند تطبيق تصوراتنا على حالات فردية ولكننا نختبر صحة انطباق التصورات على حالات فردية بالرجوع إليها.

أما أنها «تركيبية» فذلك فقط لأن دافدسن لا يعتقد أن هناك ما

---

(1) McLaughlin. Brian "Anomalous Monism and the Irreducibilty of the Mental" op. cit. p. 357.
(2) Davidson. Donald. "The Material Mind" p. 254.
(3) Davidson. Donald "Mental Events". p. 221.

يسمى قضايا تحليلية، فهو يصرح أنه لا يفهم معنى أن تكون قضية صادقة صدقاً ضرورياً أو تحليلية، أو صادقة بالرجوع إلى معنى مكوناتها[1]. هذا الميدان أو النسق الفيزيقى يراه دافدسن كلى الطابع holistic. يقول: «ان وجود قانون فى العلم الفيزيقى يعتمد على وجود القوانين الأخرى المكونة – أو المبادئ القبلية التركيبية – مثل قانون قياس الطول»[2]. أى أن وجود القوانين القبلية التركيبية التى تشكل تصورنا للميدان الفيزيقى هو ما يجعل من الممكن صياغة قوانين فيزيقية أخرى[3]. فصياغة قانون فيزيقى يعتمد على القوانين الأخرى الموجودة بالفعل وهى خاصية الإعتماد المتبادل interdependance التى يتصف بها النسق الفيزيقى[4].

فإذا إنتقلنا للميدان العقلى فلن نجد إختلافا سوى فى المبادئ ذاتها التى تحكم إنطباق التصورات فى كل النسقين وهو ما يمكن أن يتضح من بيان كيف يتم – من وجهة نظر دافدسن – تفسير الحوادث العقلية أو النفسية – كعمليات الإدراك والتذكر والحصول على المعرفة وفقدانها والأفعال المقصودة – أو الوصول إلى نظريات بشأنها.

يرى دافدسن أننا فى تفسيرنا لسلوك ما – سلوك لفظى أو فعلى

---

(1) McLaughlin. Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" op. cit. p. 354.
(2) Davidson. Donald "Mental Events" p. 221.
(3) Kim. Jaegwon "Psychophysicol Laws" op. cit p. 377.
(4) Ibid. p. 377.

– أى لفعل ما قام به شخص معين، فإننا لا يمكن أن نفسر كل سلوك أو كل فعل بإرجاعه إلى إعتقاد واحد أو رغبة معينة لدى صاحبه. إذ ما الدليل الذى لدينا أن هذا الإعتقاد أو هذه الرغبة هى التى أدت بالشخص إلى التصرف الذى قام به؟ الشرط الوحيد الذى لدينا فى إرجاعنا سلوكه لهذا الإعتقاد المحدد أو تلك الرغبة بعينها والذى يقربنا من صدق التفسير هو إتساق هذا الإعتقاد مع سائر إعتقاداته ورغباته ونواياه ومخاوفه وتوقعاته التى نعرفها عنه. أى أن نفسر سلوكه بإرجاعه إلى إعتقاد معين أو رغبة محددة إستناداً إلى نسق الإعتقادات والرغبات التى نعرفها عن الشخص نفسه. ما لم نراع هذا الإتساق بين إعتقادات ورغبات وسائر المواقف القضائية للأشخاص كل على حده فى تفسيرنا لأفعال ومواقف هؤلاء الأشخاص، لن يكون بإمكاننا تفسير أفعالهم كأفعال صادرة عن أشخاص عاقلة[1].

إذ من المفترض أن يكون هناك إتساق فى المواقف القضائية للأشخاص العاقلة. هذان العنصران – الإتساق والعقلانية – هما المبدآن المعياريان اللذان يتم على أساسهما تفسير السلوك والمواقف القضائية – أى الحوادث العقلية[2].

ولكن هل يمكن أن يكون هناك تفسير واحد نجمع عليه لإعتقاد أو رغبة محددة تفسر سلوكاً ما لشخص ما؟ لن يكون هذا ممكناً إلا

---

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 221. "Psychology as Philosophy" p. 230.
(2) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 231/ 237/ 241.

متى إستطعنا حصر سائر إعتقادات ورغبات الشخص المراد تفسير سلوكه بحيث يظهر إتساق إعتقاده المراد تفسيره مع هذه الإعتقادات والرغبات الأخرى. وهو ما يرى داڤدسن أنه غير ممكن[1]. وهو ما يعنى إذا - وفقاً له - عدم وجود أساس موضوعى وفقا له نتحقق من صدق التفسيرات المختلفة أو نتنبأ على أساسه[2]، وهو السبب فى عدم إمكانية تحويل تفسيراتنا فى ميدان الحوادث العقلية إلى قوانين علمية بالمعنى الدقيق[3]، إذ سيظل من الممكن تقديم تفسيرات متعددة لا تشترك معنا سوى فى عنصرى الإتساق والعقلانية اللذين يجب أن يتصف بهما النسق الكلى للحوادث العقلية الخاصة بشخص ما.

مما سبق نجد أن كلا النسقين كلى الطابع؛ فكما تعتمد صياغة قانون فيزيقى على القوانين الأخرى الموجودة بالفعل فى الميدان الفيزيقى، لا يمكن أن ننسب لشخص إعتقاداً لا يتسق مع مجموعة إعتقاداته الأخرى التى نعرفها عنه. كما أن لكلا النسقين مبادئ تحكم إنطباق التصورات وتوجه التفسير ومن ثم فهى معيارية - كمبادئ التحويل فى الميدان الفيزيقى ومبدأى الاتساق والعقلانية فى الميدان العقلى. هذه المبادئ مبادئ تركيبية قبلية فى النسقين.

أين يكمن الإختلاف إذاً؟

يكمن الإختلاف - كما يقول Mclaughlin- ،فى المبادئ ذاتها، فهى تشكل سبب الإختلاف المقولى بين النسقين وسبب

(1) Davidson. Donald "Mental Events" p. 223.
(2) Ibid. p. 222.
(3) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 233.

عدم إمكانية وجود قوانين سيكوفيزيقية تصل النسقين ببعضهما،[1] أى تفسر علاقة الإرتباط بين الحوادث من النوعين. وهو ما عبر عنه داڤدسن بقوله «أن شرطى الإتساق والعقلانية - اللذين يتم على أساسهما تفسير الظواهر العقلية لا وجود لما يقابلهما فى عالم الفيزياء have no counterpart in the world of physics[2] ولا يتم تطبيق التصورات فى النظرية الفيزيقية وفقاً لهما، ومن ثم فهما يفسران لم لا يمكن أن نتوقع أكثر من تعميمات سيكوفيزيقية - وليس قوانين - تفسر أى إرتباطات أو علاقات تصاحب بين الظواهر الفيزيقية والظواهر العقلية[3].

ب- عدم وجود قوانين سيكلوجية.

كنا قد رأينا أن القوانين بالمعنى الدقيق - وفقاً لداڤدسن - هى تلك القوانين التى يتم صياغتها إعتماداً على تصورات من ميدان تصورى واحد تصل فيه هذه القوانين - إعتماداً على هذه التصورات - إلى درجة من الدقة والشمولية. لهذه القوانين - وفقاً لداڤدسن - وجود فقط فى العلوم الفيزيقية. فالنظرية الفيزيقية هى ما يعد بتقديم نسق شامل يضمن تقديم وصف متفرد لكل حادثة فيزيقية[4].

لا يمكن للتصورات العقلية أن تقدم لنا إطاراً كهذا وذلك ببساطة

---

(1) McLaughlin, Brian "Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" p. 353.
(2) Davidson, Donald "Psychology as Philosophy" p. 230.
(3) Davidson, Donald "Mental Events" p. 218, 219, "Psychology as Philosophy" p. 231.
(4) Davidson, Donald "Mental Events" p. 223.

لأنها لا تمثل نسقاً شاملاً مغلقاً، ذلك أن هنالك الكثير مما يؤثر على ما هو عقلى دون أن يشكل فى ذاته جزءاً من نسق الوجود العقلى وهو ما يعنى عدم امكانية صياغة قوانين سيكلوجية - بالمعنى الدقيق - لتفسير والتنبؤ بالظواهر العقلية.

فإذا كان الأمر كذلك، وكنا قد إنتهينا مع داڤدسن إلى أنه لا وجود لقوانين سيكوفيزيقية أو أن أى تعميم سيكوفيزيقى ليس قانوناً بالمعنى الدقيق لإختلاف المبادئ التى يتم وفقاً لها التفسير فى كل ميدان، **فإن داڤدسن يخلص هنا بالنتيجة أنه لا وجود على الإطلاق لقوانين بالمعنى الدقيق يمكن على أساسها تفسير والتنبؤ بالظواهر العقلية**[1]. وهو المبدأ الثالث الذى أسماه داڤدسن مبدأ «عدم خضوع ما هو عقلى لقوانين "Anomalism of the Mental".

إنطلاقاً من هذا التفسير يصل داڤدسن إلى البرهان على **هوية الحوادث العقلية والفيزيقية**، وهو البرهان الذى سيبين بدوره مدى إتفاق المبدأ الثانى - الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية - مع هذا المبدأ الثالث:

**يبرهن داڤدسن على هوية الحوادث على النحو التالى:**

لنفترض أن حادثة عقلية «ع» سببت حادثة فيزيقية «ف». بوصف ما يمكن بيان خضوعهما لقانون يحكم العلاقة بينهما، وذلك بالرجوع إلى المبدأ الثانى - مبدأ الطبيعة النومولوجية

---

(1) Ibid. p. 223.

للعلاقة العلية - الذى مفاده أنه متى كانت هناك علاقة علية بين حادثتين لزم أن يكون هناك قانون يحكمها، قانون تمثل هذه العلاقة الفردية إحدى حالاته. لن يكون هذا القانون سوى قانون فيزيقى من حيث عدم وجود قوانين فى ميدان ما هو عقلى. ولكن إذا كانت الحادثة - ع- تندرج تحت قانون فيزيقى، فإن هذا يعنى أن لها وصفاً فيزيقياً، وهو ما يعنى - وفقاً لداڤدسن - أنها حادثة فيزيقية. وبالعكس، لنفترض أن حادثة فيزيقية «ف» سببت حادثة عقلية «ع». مرة أخرى ستخضع هاتان الحادثتان لقانون فيزيقى مما يعنى أن للحادثة العقلية وصفاً فيزيقيا - أى أنها حادثة فيزيقية - وهكذا تصبح كل حادثة عقلية ترتبط علياً بحادثة فيزيقية حادثة فيزيقية وهو ما يعنى بالنسبة لدافدسن هوية الحوادث[1].

على هذا النحو يرى داڤدسن أنه حقق الواحدية غير الخاضعة لقوانين anomalous monism وهو ما يعنى وفقا له أنها لم تأت نتيجة رد التصورات السيكولوجية إلى تصورات فيزيقية بقوانين. فلقد بين أن شروط إنطباق التصورات العقلية شروط لا يمكن التعبير عنها تعبيراً فيزيقياً وأنها من ثم ما يمنع صياغة قوانين سيكوفيزيقية بإمكانها نقل شروط إنطباق التصورات السيكولوجية إلى التصورات الفيزيقية - وهو تصوره للقوانين السيكوفيزيقية -. فالميدان العقلى ميدان مستقل يتم فيه تفسير الحوادث العقلية بربطها بحوادث عقلية أخرى وفقاً لشروط من الميدان العقلى نفسه. إلا أن هذا لا يعنى أن هناك قوانين سيكولوجية خالصة يمكن

(1) Ibid. p. 224.

الوصول إليها - وفقاً لها يمكن تفسير الحوادث العقلية والتنبؤ بها وذلك لدخول الحوادث العقلية فى علاقة تأثير وتأثر بالحوادث الفيزيقية وهو ما عناه داقدسن بأن النسق العقلى نسق غير مغلق على ذاته.

فإذا كان الملمحان المميزان للميدان العقلى هو عدم الخضوع لأية قوانين والإرتباط العلى بين حوادثه والحوادث الفيزيقية، وكانت العلاقات العلية تحكمها بالضرورة قوانين، ولم تكن هناك قوانين بالمعنى الدقيق سوى للقوانين الفيزيقية، كانت الحوادث العقلية التى ترتبط علياً بحوادث فيزيقية هى الأخرى حوادث فيزيقية لإمكانية وصفها وصفاً يدرجها تحت هذه القوانين ومن ثم هوية الحوادث أو الواحدية غير الخاضعة لقوانين.

## ٥- موقف داڤدسن من علم النفس

أن تستقل الحوادث العقلية عن الخضوع فى ذاتها لقوانين، وأن يكون الملمح الرئيسى للعلم هو الوصول إلى قوانين تفسر وتتنبأ بظواهره، لم يكن علم النفس - وفقاً لداڤدسن - علماً بالمعنى الدقيق للعلم لعدم إمكانيته «إستخدام المناهج نفسها - أو رده - للعلوم الفيزيقية الأكثر دقة»[1].

ولما كان الباحث يأمل أن يكون قد أوضح ما عناه داڤدسن بإستقلال ميدان علم النفس عن الخضوع لقوانين وهو العلم الذى حدده داڤدسن بأنه «دراسة الفعل الإنسانى والدوافع والرغبات والإعتقادات والتذكر والتعلم - بالقدر الذى ترتبط فيه هذه الموضوعات - على الأقل - بما يسمى (المواقف القضائية)»[2]، فإن الباحث يريد فى هذه الفقرة أن يحدد - إنطلاقاً من عبارات داڤدسن نفسها - على وجه الدقة موقف داڤدسن من علم النفس.

يتلخص موقف داڤدسن فى هذه العبارة التى ذكرناها آنفاً - أو التى ذكرها داڤدسن - وهى أن علم النفس لا يمكن رده للعلوم الفيزيقية بمعنى عدم إمكانية رد التصورات السيكلوجية - فى تفسير العمليات الإدراكية - إلى تصورات فيزيقية، أو التعبير عن الأولى بمفردات وحدود فيزيقية، وإن «مثلث العلوم الفيزيقية نقطة إنطلاق علم النفس»[3] أو «كان هناك ما يستفيده علم النفس تحديداً من علم الأحياء وعلوم الأعصاب neurosciences»[4].

---

(1) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 240.
(2) Ibid. p. 240.
(3) Ibid. p. 241.
(4) Davidson. Donald "The Material Mind" p. 247.

وإلى تفصيل القول.

يتخيل دافدسن - فى محاولته البرهان على عدم إمكانية رد علم النفس إلى العلوم الفيزيقية - أننا قد أصبحنا نعرف عن المخ والجهاز العصبى أكثر مما نعرف الآن، وأصبحنا نفهم ما يدور تماما داخل المخ البشرى بحيث يمكننا أن نقدم بالتفصيل الدقيق وصفاً فيزيقياً لكل صغيرة وكبيرة تحدث داخله وأنه أمكن رد كل العمليات الكهربية والكيميائية والعضبية إلى علم الفيزياء[1].

يرى دافدسن مع هذا أن سائر هذه المعارف الفيزيقية لن يستفيد منها علم النفس إلا بما هو أقل من المتوقع طالما أنه العلم الذى يدرس الظواهر التى تعبر عنها التصورات مثل النية - الاعتقاد - التذكر - الادراك - التعلم[2].

ما يعنيه دافدسن أنه مهما تطورت هذه العلوم بحيث إستطعنا صنع إنسان آلى لا يمكن تمييزه فى خارجه أو فى داخله عن الإنسان، ذلك أنه يأتى فى ردود أفعاله تجاه البيئة بحركات لا تختلف عن الحركات التى سيقوم بها الشخص العادى، لن نستطيع مع ذلك الإدعاء بأننا نجحنا فى إيجاد هوية بين الإعتقادات والرغبات والنوايا والآمال وبين الحالات التى تحدث داخل المخ أو بينها وبين الآليات التى تعمل داخل المخ طالما ظلت الحوادث والحالات العقلية كالتفكير والإعتقاد والإدراك والنوايا تصورات رئيسية بالنسبة لدراسة علم النفس[3].

---

(1) Ibid. p. 245.
(2) Ibid. p. 246.
(3) Ibid. p. 247. 248.

لمـاذا ؟

لنتصـور - كما يقول داڤدسن - أننا كلما قمنا بغز هذا الإنسان الآلى بإبرة أو بدبوس فإنه يقفز، أو يتأوه أو تظهر على مـلامحـه علامات التأوه تماما مثل إستجابات الشخص العادى. هنا فإن لدينا وصفاً فيزيقياً للعلة (غز الدبوس) ووصفاً سيكلوجياً للمعلول (حركة الجسم كالقفز - التأوه - أو تعبير الألم على الوجه). وكما رأيناه فإن الحوادث التى ترتبط ببعضها بعلاقة العلة والمعلول يجب أن تكون محكومة بقانون. ألا يعنى هذا أن سائر الحوادث السيكولوجية حوادث من الممكن التنبؤ بها بدقة؟ لم ننكر إذاً فى صنعنا لهذا الإنسان الآلى أننا إستطعنا رد علم النفس إلى علم الفيزياء وأننا بذلك قد قمنا بحل سائر المشكلات الخاصة بعلم النفس؟[1].

يرى داڤدسن أن كل ما يمكن قوله أنه متى إرتبطت حوادث فيزيقية بحوادث سيكلوجية بعلاقة علية وكان يلـزم عن العـلاقات العليـة بين الحـوادث وجـود قوانين تربط هذه الحـوادث ولم تكـن هذه القوانين سوى قوانين فيزيقية أمكننا صنع الإنسان الآلى وفقاً لهـا، فـإنه يلزم بالضـرورة أن الحـوادث السيكولوجـيـة حـوادث فيزيقيـة، دون أن يعنى هذا امكانية التنبؤ بها بالطريقة نفسها التى يمكن بها التنبؤ بالحوادث الفيزيقية أو إمكانيـة ردها إلى حوادث فيزيقية وذلك لأننا لا يمكن أن نستغنى عن التصورات العقلية والمبادئ التى تحكمها فى تفسير الحوادث العقلية ولا عن الطريقـة التـى نفسـر بهـا أى حادثة أو عـمليـة عـقليـة،

---

(1) Ibid. p. 248.

واختلاف هذه الطريقة هو ما يجعل الوصول إلى قوانين سيكوفيزيقية غير ممكن.

لتوضيح ذلك يضرب دافدسن مثالاً باللغة التى يرى أننا لا يمكننا أن نميز بين الاعتقادات والرغبات والأفكار والمخاوف والنوايا والاستدلالات دون هذه البنية المعقدة المسماة اللغة التى لا تلعب دور التميز بين هذه الملامح السيكولوجية فقط ولكن التى بدونها لا يمكن فهم هذه التصورات[1].

القدرة اللغوية للشخص - إذا ما وصفناها وصفاً سيكلوجياً - فإنها ميل مركب. أما إذا وضعناها فيزيقياً فإنها حالة فعلية وليست ميلاً.

هل يمكن بمعرفة الآلية الفيزيقية للشخص أن نفسر قدرته اللغوية؟

لاشك أن لكل شخص حالة فيزيقية تتمركز فى المخ تشكل مقدرته اللغوية. ولكن كيف نحددها؟ كيف نحدد ليس فقط مكانها ولكن نصف كيف تعمل؟ كيف نعرف هذه الآلية التى تعلل السلوك اللغوى لشخص ما؟ أى ما يقوله وما يعنيه بقوله؟

نعم يمكن معرفة أن هناك آلية فيزيقية معينة هى آلية الكلام لشخص ما وذلك متى تحدث - أو بملاحظة سلوكه فى مناسبات مختلفة، ولكن هذا لن يوصلنا إلى ما نريده وهو تفسير الإرتباط بين السلوك اللغوى وما تقوم به هذه الآلية تفسيراً يأخذ شكل

---

(1) Ibid. p. 255.

القانون. نريد أن نعرف ما هى الخاصية الفيزيقية للآلة التى تجعلها تتحدث كما لو كانت شخصا أى الخاصية التى تنتج السلوك اللفظى[1].

يفترض دافدسن أن الإنسان الآلى يستخدم الكلمات على النحو الذى يستخدمها به بسبب الطريقة التى تعمل بها الآلية الخاصة به. ولكن هل يمكن أن نحدد التضايفات الفيزيقية physical correlates للمعنى؟ أى أن نكتشف فيزيقيا ما لا يمكن سوى أن نستنتجه (ألا وهو المعنى) طالما إرتكننا لملاحظة السلوك اللفظى؟[2].

قد يمكنا ذلك بملاحظة أنماط المناظر والأصوات والروائح التى تجعله ينطق عبارة ما كقوله «هذه سمكة قرش» إذا ما سئل «ما هذا؟».

ولكن هل ندعى عندئذ أننا عرفنا ما عناه بهذه العبارة؟

لنتصور أنه فى مرة أخرى رأى جسماً صغيراً ومع ذلك قال «هذه سمكة قرش». كيف نعرف ما جعله يقول هذا؟ لن نعرف ذلك – وفقا لدافدسن – إلا إذا عرفنا ما جعله يعتقد أنها سمكة قرش رغم صغر حجم ما رآه. فقد يكون إعتقد أنه ينظر من الجهة الأخرى للتلسكوب وأن هذا هو ما جعلها تبدو صغيرة، أو أنه ينظر من خلال عدسة مكبرة ولكن من الجهة الأخرى.

---

(1) Ibid. p. 256.
(2) Ibid. p. 257.

يريد داڤدسن أن يقول أننا «لن نعرف عما يعنيه الإنسان الآلى بأكثر ولا بأقل مما نعرفه عن الشخص العادى»[1]، أى أن السبيل لمحاولة معرفة ما يعنيه هو إستنتاجنا لما يعتقده، إذ أن إعتقاداته هى ما تجعله ينطق بما يعنيه، ولكن إعتقاداته نستنتجها مما يقوله، هذا يعنى - وفقاً لداڤدسن - أن السبيل إلى تفسير المعنى يكون بوضع نظرية واحدة نحاول الوصول فيها إلى تفسير المعانى والإعتقادات معاً فى وقت واحد وليس السبيل هو إيجاد هوية بين جزء من مخ الإنسان الإلى ومعايير استخدام الكلمة[2]. المعرفة الفيزيقية أو الفسيولوجية للمخ لن تقدم لنا تفسيراً للتصورات السيكولوجية كالإعتقادات والنوايا والمعانى، إذ أن تفسير ما يعنيه الإنسان الآلى إنطلاقاً فقط مما يقوله تشكل الصعوبة نفسها التى تقابل محاولة تفسير معنى كلمات الشخص العادى[3].

يرى داڤدسن أننا فى تفسيرنا للإنسان الآلى وللشخص العادى على حد سواء، لن يكون أمامنا سوى تفسير النسق الكلى للسلوك الملاحظ - أى محاولة الوصول إلى الإعتقادات والمعانى كل فى ضوء الآخر أو بالإعتماد المتبادل على الآخر حيث معايير قبولنا للتفسير معايير واحدة وهى أن نسمح فى تفسيرنا بقدرٍ ما من الخطأ المعقول وأن نفترض أن هناك إتساقاً بين سائر إعتقادات وأقوال

---

(1) Ibid. p. 258.

(2) للباحث كتاب بعنوان «فلسفة اللغة عند دونالد دافدسن» شرح فيه بالتفصيل نظرية داڤدسن فى الإعتماد المتبادل بين الاعتقاد والمعنى. منشأة المعارف. 2000 الصفحات 58 وما بعدها.

(3) Davidson. "The Meterial Mind" p. 258.

الشخص أو الإنسان الآلى وأن نفترض إعتقادات ومعان من نفسر إنطلاقاً من إعتقاداتنا ومعانينا كأساس ننطلق منه ونفسر إعتماداً عليه إختلاف التفسيرات[1].

ولما كان تفسير التصورات السيكولوجية يتم على النحو الذى بيناه، رأى دافدسن فى ذلك مبرراً كافياً لعدم امكانية التعبير عن المبادئ التى يتم الإعتماد عليها فى تفسير هذه التصورات أو طريقة التفسير بمفردات فيزيقية، ومن ثم رفضه قبول رد علم النفس إلى العلوم الفيزيقية[2] وهو ما عناه بإستقلال علم النفس أو بأنه «ليس علماً كالعلوم الأخرى»[3] دون أن يعنى بذلك «هجوماً على علم النفس بصفة عامة أو على أحقيته فى أن يكون علما.. تفسيراته وتنبؤاته أقل دقة من تفسيرات وتنبؤات العلوم الأخرى»[4].

---

(1) Ibid. p. 258. 259.
(2) Ibid. p. 259.
(3) Davidson. Donald "Psychology as Philosophy" p. 230.
(4) Ibid. p. 240

## نتائج البحث

بإنتهاء البحث يكون الباحث قد أجاب على التساؤلات التى وضعها فى المقدمة ألا وهى بيان ما عناه داڤدسن بأن الحوادث العقلية حوادث فيزيقية ومن ثم هوية الحوادث دون أن تكون هناك قوانين تحكم هذه الحوادث العقلية فى ذاتها. وبين الباحث أن السبب فى ذلك من وجهة نظر داڤدسن أن الميدان العقلى ميدان لا تحكمه قوانين بالمعنى الدقيق والذى حدده داڤدسن بأنها القوانين التى تفسر وتتنبأ بالظواهر وذلك لأن الميدان العقلى ميدان ليس مغلقاً على ذاته ومن ثم فالقوانين قوانين فيزيقية. كذلك بين الباحث ما عناه داڤدسن بإستقلال علم النفس أو اختلافه عن العلوم الفيزيقية الأخرى.

الآن جاء دور التقييم.

١- إلى أى مدى استطاع داڤدسن تبرير نظريته فى هوية الحوادث ومن ثم تبرر اتجاهه الواحدى؟

النتيجة الرئيسية التى توصل إليها الباحث مفادها أن نظرية داڤدسن فى مجملها قائمة على إفتراضات وضعها داڤدسن دون تبرير، وضعها بطريقة لكى تخدمه أو لكى توصله إلى النتائج التى يريدها، مما يجعلنا نتساءل: إلى أى مدى يمكن قبول نتائج أو نظرية قائمة على فروض غير مبررة.

وإلى تفصيل القول.

إذا بدأنا بتصور داڤدسن للحوادث بأنها حوادث فردية وجزئية





فاننا نجد أن هذا التصور إفتراض وضعه داڤدسن دون أن يحاول تبريره . كل ما قاله أن هذا الإفتراض يحقق له مطلبه ألا وهو تقديم نظرية لها ما يبررها cogent فى الفعل الإنسانى والتفسير والعلاقة بين ما هو عقلى وما هو فيزيقى؛ فلتقديم مثل هذه النظرية التى تفسر سائر هذه الجوانب، نحن فى حاجة إلى امكانية وصف الأفعال والحوادث بأكثر من طريقة وهو ما لا يتحقق إلا بإفتراض أن الحوادث جزئية وفردية.

فإذا انتقلنا إلى ما أسماه داڤدسن بمبدأ التفاعل العلى - وهو المبدأ الأول من المبادئ الثلاثة التى تشكل فى مجموعها برهان داڤدسن على هوية الحوادث أو إتجاهه الواحدى - والذى مفاده أن هناك علاقات عليه بين بعض الحوادث العقلية على الأقل والحوادث الفيزيقية - فلقد رأينا أن داڤدسن يقرر صراحة أنه يضعه كإفتراض لا يبرهن عليه لأنه يراه واضحا متمثلا فى الادراك الحسى والفعل الانسانى اللذين يقدمان أوضح أمثله له.

أما التصور الثالث الذى يضعه داڤدسن كافتراض لا يحاول تبريره فهو المبدأ الثانى والذى أسماه مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية والذى مفاده أن الحوادث التى تقف كعلل ومعلولات لبعضها البعض تخضع لقوانين حتمية دقيقة.

من هنا فان الباحث يرى أن الأساس الذى بنى عليه داڤدسن نظريته فى هوية الحوادث - ومن ثم اتجاهه الواحدى - أساس واه:

أ- ذلك أن هذا الأساس يكمن فى شرطين: الشرط الأول دخول الحوادث العقلية المراد بيان أنها حوادث فيزيقية - ومن ثم القول

بهوية الحوادث – فى علاقة علية مع حوادث فيزيقية، بمعنى أنه لا يمكن بيان أن الحوادث العقلية – التى لا ترتبط ارتباطا علياً بحوادث فيزيقية – حوادث فيزيقية. فإذا أضفنا إلى أن هذا الشرط وضعه داڤدسن دون تبرير – ومن ثم فهو لا يبرر بصورة قوية هوية الحوادث – أنه يقصر هوية الحوادث فقط على الحوادث العقلية المرتبطة علياً بحوادث فيزيقية، فإن الباحث لا يدرى كيف يمكن القول بهوية أو ذاتية لقدر من الحوادث العقلية دون أخرى، بل لحوادث بعينها فى وقت دون آخر؟ وإلى أى مدى يمكن اعتبار ذلك موقفاً فلسفياً.

ب- حتى ولو سلمنا بهذه الهوية التى تنطبق فقط على قدر من الحوادث – أو قبلنا مبرراتها – فإن الأساس الذى تقوم عليه هذه الهوية ألا وهو المبدأ الثانى – مبدأ الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية – مبدأ وضعه داڤدسن كما قلنا كافتراض لم يحاول تبريره. إلى أى مدى يمكن قبول نظرية أو إتجاه يتأسس على فرض غير مبرر؟*.

جـ- من جانب آخر يرى داڤدسن أن تفسير الحالات العقلية

---

* قال أفلاطون منذ زمن سحيق فى محاورة الجمهورية «على حين أن مراحل البداية فى الاستدلال الرياضى هو محض فروض، فان الجدل يطلب لنفسه بداية غير فرضية».
وقال كانط فى كتابه «نقد العقد الخالص»: «كل شئ له طبيعة الفروض فهو شئ محظور علينا أن نتعامل معه».
الاقتباسات من: ر.ج. كولنجوود «مقال فى المنهج الفلسفى» ترجمة فاطمة اسماعيل. مراجعة أمام عبد الفتاح. المشروع القومى للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. 2(X)1 ص254.

يحدث داخل النسق العقلي وبالاعتماد على التصورات السيكولوجية والمبادئ التي تحكمها وأنه لا مناص في تفسير الحوادث العقلية من الإعتماد على هذه التصورات والمبادئ، وأن هذا هو ما يمنع الوصول في ميدان علم النفس إلى قوانين دقيقة، أي قوانين تفسر وتتنبأ، بحيث أنه متى تم وصف هذه الظواهر ذاتها وصفا فيزيقياً فإنه من الممكن تفسيرها والتنبؤ بها[1]،

**هنا يثور التساؤل:**

ولكن لم نعط الحوادث العقلية وصفاً فيزيقياً بل وما فائدة إعطائها وصفاً فيزيقياً وتفسيرها لا يمكن أن يتم سوى بالإعتماد على التصورات السيكولوجية والمبادئ التي تحكم الميدان العقلي؟ وهو ما يعني أن الوصف العقلي للحوادث العقلية هو الوصف الجوهري لها بينما وصفها فيزيقيا وصف ثانوي لها؟

كيف تتأسس الهوية إذا على الوصف الثانوي للحوادث العقلية، أي الوصف الذي تكتسبه فقط متى دخلت في علاقة عليه بحوادث فيزيقية وكانت هذه العلاقة تحكمها قوانين فيزيقية؟

د- القانون الذي يحكم الحادثة العقلية المرتبطة علياً بحادثة فيزيقية لا يحكم الحادثة العقلية في ذاتها ولا تندرج في ذاتها تحته ولكنه يحكم العلاقة العليه التي تربطها بالحادثة الفيزيقية. من هنا فإنه حتى وإن وافقنا داڤدسن على أن هذا القانون قانون فيزيقي من حيث أنه لا وجود لقوانين بالمعنى الدقيق سوى للقوانين

---

(1) Davidson. D. "Psychology as philosophy"p. 230.

الفيزيقية، فإن خضوع الحوادث - المرتبطة علياً - له لا يجعل من الحادثة العقلية حادثة فيزيقية، حتى وإن نتج عن ذلك وصف الحادث العقلية وصفاً فيزيقياً. ومن ثم مرة أخرى ضعف تبرير هوية الحوادث.

**٢- ما حقيقة موقف داڤدسن من علم النفس؟**

رأينا أن داڤدسن يذهب أحيانا إلى أن علم النفس علماً تفسيراته وتنبؤاته لا تقل عن تفسيرات وتنبؤات العلوم الأخرى[1] وأحيانا يراه علماً ولكن «ليس كالعلوم الأخرى»[2] بمعنى أنه مستقل عنها لإختلاف طبيعة التفسير داخله والمبادئ والتصورات المستخدمة فى التفسير.

**هنا يتساءل الباحث: ما طبيعة هذا العلم؟**

بأى معنى هو علم وهو لا ينتج قوانين علمية؟

يقول جفرى فوس Jeffry Foss أن «العلم بدون قوانين علمية لا يمكن التفكير فيه»[3]. قد نتخيل داڤدسن يرد بقوله أن علم النفس ينتج قوانين ولكنها قوانين فردية - أى خاصة بكل فرد -[4] تختلف فى طبيعتها عن القوانين فى ميدان الفيزياء وأن طبيعة التفسير فى علم النفس هى التى تفرض هذا النوع من القوانين. من هنا جاء استقلال بل وإختلاف علم النفس عن العلوم الأخرى.

---

(1) Davidson. D. "Psychology as philosophy" p. 240.
(2) Ibid. p. 230.
(3) Foss. Jeffry "Consciousness in Science". The Journal of Philosophy. vol. XCII No. 8 Augest 1995. p. 415.
(4) Davidson. D. "Hempel on Explaining Action" p. 274.

ولكن الباحث سيرد ويقول: ولكن بأى معنى هو علم وهو يسمح بتفسيرات متعددة لكل حالة مفردة وذلك فى تفسيرنا لسلوك كل شخص مثلاً؟ عندئذ لن تكون هناك حتى هذه القوانين الفردية التى تنطبق على كل فرد، بل ستتعدد التفسيرات بتعدد المفسرين دون أن يكون هناك أساس موضوعى ثابت يتم الإحتكام إليه فى الحكم على هذه التفسيرات.

يقول دافدسن: القوانين لغة أو صياغة لفهم وتفسير الواقع. فإذا لم تكن هناك قوانين سيكوفيزيقية أو قوانين سيكلوجية فذلك لأنه لا يمكن صياغة هذه القوانين طالما إلتزم علم النفس بتصوراته ومبادئه. فالعجز يكمن فينا وليس فى الطبيعة. العيب يكمن فى علم النفس وليس فى طبيعة الوجود.

سيقول الباحث: ولم لا تحاول إصلاحه؟

سيقول دافدسن: لا يمكن إصلاحه. فعدم وجود قوانين دقيقة، أو عدم القدرة على تقديم تفسير دقيق لظاهرة عقلية جزء من طبيعة علم النفس لا يمكن تغيرها.

سيقول الباحث: ولم تصر إذا على وصفه بأنه علم؟

هنا سنجد ألكسندر روزنبرج A. Rosonberg يفسر لنا ذلك بقوله أن رفض دافدسن الإنتماء إلى أتباع فتجنشتين الجدد The new- Wittgensteinians - الذين إنتقلوا من القول بإستحالة وجود روابط عليه بين الأفعال وأسبابها إلى القول بإستحالة العلم الإجتماعى (ذلك النسق ذى القوانين العامة التى تفسر وتتنبأ بالأفعال بإخضاعها لقوانين) - إن رفض دافدسن الإنتماء إلى هذه

الحركة التى ظهرت فى الخمسينات والتسينات من القرن العشرين هو ما جعله ينكر أن علم النفس ليس علماً، ولكنه فى الحقيقة بتصوره لعلم النفس على أنه دراسة الحالات العقلية القصدية والأفعال المقصودة لذاتها لم يجعله يشترك مع العلوم الأخرى سوى فى الإسم فقط[1].

وعلى كل فإن دونالد داڤدسن - إلى جانب كل من جيرى فودر ودان دينيت - يرى أن لعلم النفس مكانة مستقلة عن تيار العلم الطبيعى، ومن ثم فهو يقف فى ذلك مع زملائه فى مواجهة التيار الذى يمثله كل من كواين وباتريشيا تشيرشلاند وكليف هوكر وبول تشيرشلاند والذى يصر على ضرورة التزام علم النفس بكل مل تلتزم به العلوم الأخرى[2].

من الواضح أن داڤدسن من الذين يرفضون التصور الوضعى للعلم أى تصور وحدة العلم وهو ما إتضح لنا جليا من رفضه رد علم النفس إلى الفيزياء وهو سبيل الوضعيين لتحقيق وحده العلم.

ولكن هل وحدة العلم تكمن دائماً فى عملية رد؟ ألا يمكن لوحدة العلم أن تكمن فى التبادل المعرفى بين العلوم وهو ما يراه فوس Foss؟[3].

---

(1) Rosenberg. Alexander "Davidson's Unintended Attack on Psychology" in "Actions and Events" p[. cit p. 407.
(2) Churchland. Paul "A Neuroconputational Perspective. The Nature of Mind and the Structure of Science" (Cambridge. MIT 1989) p. XII.
(3) Foss. Jeffry "Consciousness in Science" op. cit p. 415.

ألا يمكن أن يكون داڤدسن من أتباع هذا التصور الأخير لوحدة العلم لاسيما أنه لا ينكر إستفادة علم النفس من العلوم الأخرى بل ويقر ذلك ؟

ولكننا عندئذ سنتساءل: ولكن إلى أى مدى يستفيد علم النفس - وفقاً لداڤدسن - من العلوم الأخرى إذا كان يصر على أن مبادئ علم النفس وتصوراته لا يمكن لعلم النفس الإستغناء عنها فهى ما تحكم التفسير؟ ما الذى يستفيده تحديداً علم النفس من هذه العلوم؟

لم يوضح لنا داڤدسن ذلك.

**وعلى كل.**

أيا كانت النتائج التى يمكن أن نقبلها من داڤدس وتلك التى نختلف فيها معه، فإن ذلك يبين بجلاء أن مشكلة العلاقة بين النفس والجسد - أو الميدان العقلى والميدان الفيزيقى - من المشكلات الفلسفية الأساسية التى كانت «موضوع اهتمام بالغ عند الفلاسفة الأقدمين وظلت كذلك عند كثير من الفلاسفة المسيحيين والإسلاميين والفلاسفة المحدثين. وما زالت حية عند كثير من الفلاسفة المعاصرين»[1] وربما كان اختلاف القول بشأنها هو ما جعل فيلسوفاً مثل نيقولاى هارتمان يراها من المشكلات الميتافيزيقية التى تستعصى - بحكم طبيعتها - على الحل[2].

وإذا كان الباحث لا يتفق مع هارتمان - أو مع غيره من الذين

---

(1) محمود زيدان «فى النفس والجسد» مرجع سابق ص17.

(2) بهاء درويش «فلسفة نيقولاى هارتمان النظرية» منشأة المعارف ١٩٩٦) ص89.

يضعون أحكاما قطعية يغلقون بها باب البحث فى بعض الموضوعات - فإن ما قصده بالإستشهاد بهارتمان هو التدليل - الذى يحاول بيانه فى كل مناسبة تعن له - على أن الميتافيزيقا - كميدان بحث- وجدت لكى تبقى وأن التطورات العلمية لم تحل - ولا أقول لن تحل - المشكلات الميتافيزيقية بقدر ما وسعت من دائرتها وبرهنت على أصالتها.

ولكن هذا حديث آخر.

# قائمة المصادر والمراجع



## أولاً : المصادر

1- Davidson. Donald "Essays on Actions and Events" Clarendon Press. Oxford 1980

جمع داڤدسن سائر المقالات التى عرض فيها فلسفته فى العقل فى هذا الكتاب، لذا سنكتفى أثناء البحث - فى الهامش - بكتابة إسم داڤدسن واسم المقالة دون بيانات الكتاب وذلك بخلاف المرجع التالى.

2- ______________ "Reply to Quine on Events" in "Actions and Events" ed. by Ernest Lepore and Brian P. Mclaughlin. Basil Blackwell. 1985.

## ثانياً: المراجع العربية مؤلفة ومترجمة

١- ارنست ماير «هذا هو علم البيولوجيا» . دراسة في ماهية الحياة والأحياء، ترجمة: د. عفيفي محمود عفيفي. سلسلة عالم المعرفة. يناير 2002.

٢- بهاء درويش «فلسفة نيقولاى هارتمان النظرية» منشأة المعارفة. 1996.

٣- بهاء درويش «فلسفة اللغة عند دونالد دافدسن» . منشأة المعارف. عام 2000.

٤- سهام النويهى «نظرية المنهج العلمى» دار البيان. 1995 .

٥- صلاح عثمان «شجرة الكون وقضايا مناقضة الواقع عند ستورس مكال» مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية. أكتوبر 1999 .

٦- كارل بوبر «الحياة بأسرها حلول لمشاكل» ترجمة بهاء درويش. منشأة المعارف الاسكندرية. 1998

٧- كارل لامبرت وجوردن بريسار - «مدخل إلى فلسفة العلوم» ترجمة د شفيقة بستكى مراجعة د فؤاد ركريا. وكالة المطبوعات الكويت. بدون تاريخ

٨- كولنجوود «مقال فى المنهج الفلسفى» ترجمة فاطمة اسماعيل. مراجعة أمام عبد الفتاح المشروع القومى للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. 2001

٩- محمود زيدان «فى النفس والجسد» دار الجامعات المصرية. بدون تاريخ.

## المراجـــع الأجنبيــة

1- Ayer. A.J. "Philosophy in the Twentieth Century" Unwin Paperbacks 1984.

2- Black. Ned (et al) eds. "The Nature of Consicousness". Philosophical Debates "MIT press Cambridge. Massachusette. 1998.

3- Chappell. V.C. ed. "The Philosophy of Mind" Dover Publications. Inc. New York 1st published 1981.

4- Churchland. Paul "A Neurocomputational Perspective. The Nature of Mind and the Structure of Science" Cambridge. MIT Press. 1989.

5- Evnine. Simon "Donald Davidson" Policy Press. 1991.

6- Hempel. Carl "Aspects of Scientific Explanation And Other Essays in the Philosophy of Science" The Free Press. New York. Collier-Macmillan :imited. London 1965.

7- Kim. Jaegwon "Psychophysical Laws" in "Actions and Events".

8- Martinich. A.P. "The Philosophy of Longuage". Oxford University Press. 3rd edition. 1996.

9- McLaughlin. Brian Anomalous Monism and the Irreducibility of the Mental" in "Actions and Events"

10- Passmore "A Hundred years of Philosophy". Pelican Books Repinted 1972.

11- Place. U.T "Is Consciousness a Brain Process" in "The Philosophy of Mind" ed. by Chappell. V.C.

12- Quine. W V "Events and Reification" in "Actions and Events" Perspectives on the philosophy of Donald Davidson" ed. by Ernest Lepore and Brian P. McLaughlin. Basil Blackwell. 1985.

13- Rosenberg. Alexander. "Davidson's Unintended Attack on Psychology" pp. 399- 407 in "Actions and Events perspectives on the philosophy of Donald Davidson" ed. by Ernest Lepore and Brian P Mclaughlin. Basil Blackwell 1985

14- Smart. J.J.C "Sensations and Brain Processes" in "The Philosophy of Mind" ed. by Chappell. V.C

15- Westphal. Jonathan "Philosophical Propositions. An Introduction to Philosophy". Routledge London and New York. 1st published 1998

16- Ziff Pául "About Behaviorism in "The Philosophy of Mind" ed. by Chappell. V.c. Dover Publications. Inc. New York. 1st published 1981

# ثبت بأهم المصطلحات الواردة فى هذا البحث



## A

| | |
|---|---|
| action | فعل |
| analytic | تحليلى |
| anomalism of the mental | عدم خضوع ما هو عقلى لقانون |
| apriori | قبلى |
| argument | حجة |
| asymmetry | لا تماثل |

إذا كانت (س) أسبق من (ص)، فإن (ص) يجب ألا تكون أسبق من (س).

## B

| | |
|---|---|
| behavior | سلوك |
| behaviorism | النظرية (النزعة) السلوكية |
| belief | إعتقاد |
| brain | مخ |

## C

| | |
|---|---|
| causal interaction | تفاعل على |
| cause | علة |
| consciousness | تأييد - تدعيم |

correlation — ترابط - تعالق

counterfactuals — قضايا شرطية مناقضة للواقع

---

## D

deductive- nomological explanation — التفسير النومولوجى الاستنباطى

desire — رغبة

disposition — ميل

---

## E

effect — معلول

entity — كيان

events — حوادث

explanation — تفسير

extentional — ما صدقى

---

## G

generalisation — تعميم

---

## H

holism — الاتجاه الكلى

human action, — فعل إنسانى

hypothetical proposition — قضية فرضيه

## I

| | |
|---|---|
| identity | ذاتية - هوية |
| isentity theory | النظرية الذاتية |
| implication | علاقة اللزوم |
| individual | فردى |
| intentional | قصدى - مقصود |

## L

| | |
|---|---|
| Law | قانون |
| Logical positivism | الوضعية المنطقية |

## M

| | |
|---|---|
| mental events | حوادث عقلية |
| mental terms | مفردات أو حدود عقلية |
| mind | عقل |
| monism | الواحدية |
| motive | دافع |

## N

| | |
|---|---|
| neutral monism | الواحدية المحايدة |
| nominalists | دعاة النزعة الإسمية |

| | |
|---|---|
| nomological character of causality | الطبيعة النومولوجية للعلاقة العلية: أى القول أن أى علاقة علية بين حادثتين تخضع بالضرورة لقانون يفسرها. |

## P

| | |
|---|---|
| Particular | جزئى |
| Phenomena | ظواهر |
| Phenomenological Fallacy | المغالطة الظواهرية |
| Physical events | حوادث فيزيقية |
| Primary reasons | أسباب أولية |
| Proposition | قضية |
| Propositional attitudes | مواقف قضائية |
| Psychological Law | قانون سيكلوجى |
| Psychophysical Law | قانون سيكوفيزيقى |

## R

| | |
|---|---|
| rationality | عقلانية |
| reason | سبب |
| reduction | رد |

## S

| | |
|---|---|
| sensatoin | إحساس |
| synthetic | تركيبي |

## T

| | |
|---|---|
| transitivity | تعدى |

إذا كانت (س) تسبق (ص)، وكانت (ص) تسبق (ى) فان (س) يجب أن تسبق (ى).

شركة الجلال للطباعة

اول شارع السقن - العامرية

كيلو ٢٢ طريق اسكندرية - القاهرة الصحراوى

ت : ٢٩٧٩٢١٨ / ٠١٢


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)